(إنِ) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم ((دراسة نحوية))

للدكتور عبد الجبار فتحي زيدان
جامعة الموصل/ كلية التربية الاساسية

تاريخ تسليم البحث : 2007/9/2 ؛ تاريخ قبول النشر : 2008/4/17

ملخص البحث :

من أنواع (إنِ) المكسورة الهمزة الساكنة النون : المخففة من الثقيلة ، وهي بمعنى الثقيلة حرف توكيد ، إلاَّ أنَّها تختلف عنها بأنَّها مهملة في الغالب ، وليست عاملة كالثقيلة ، وأنها تدخل على الجملة الفعلية والاسمية ، بخلاف الثقيلة التي يقتصر دخولها على الجملة الاسمية

Light(en) from dark in holy Quran:

((A grammatical study))

Dr.Abduljabar Fathi Zidan

University of Mosul /College of Basic Education

Abstract:

One of kinds of (en) is the lightened from dark which means dark litter of assurance , It is different from the dark because it is neglected almost .and it is not functional as the dark It enters on the verbal and nominal phrases in contradiction to the dark which enters only on nominal phrases.

المقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فقد قال المالقي : ((باب (إنِ) المكسورة المخففة ، اعلم أنَّ لها في الكلام خمسة مواضع :

الموضع الأوَّل : أنْ تكون حرفًا للشرط ...

الموضع الثاني : أنْ تكون حرفًا للنفي ...

الموضع الثالث : أنْ تكون مخففة من الثقيلة ...

الموضع الرابع : أنْ تكون زائدة ...

الموضع الخامس : أنْ تكون ... وصلة .)) [1].

ويتناول هذا البحث الموضع الثالث ، أعني : (إنِ) المخففة من الثقيلة ، كما سماها النحاة .

وأرى قبل أنْ أبدأ بموضوع البحث أنْ أُنبه على أنه من الخطأ أن نحجم عن دراسة مسألة نحوية ، بحجة أنه قد بحثها نحوي من المتقدمين أو المتأخرين ، أو بحثها فلان وفلان من الدارسين المحدثين ؛ لأنَّه قد تكون بحوث هؤلاء جميعًا تكررت فيها الأساليب والأفكار والمعلومات ، وخلفت وراءها إشكالات لم تسوَّ بعد ، وأنَّه قد يكون لدينا طريقة أو فكرة جديدة نريد من خلالها دراسة هذه المسألة ذاتها ، أو قد يكون ثمة نقص أو خلل ما ، في دراسة من تقدّم ، مما يدفعنا خدمة للغة القرآن الكريم سد هذا النقص ، أو إصلاح هذا الخلل، ولا يتأتَّى لنا ذلك إلا بدراسة المسألة برمتها من جديد ، من ذلك (إنِ) المخففة من الثقيلة ، كما سماها النحاة وبينوا قواعدها ، فقد تناول هذه الأداة بالدراسة المحدثون من الدارسين والباحثين ، كالأستاذ محمد عبد الخالق عضيمه ضمن كتابه : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، كما درست ضمن كتاب ،) إنِ) الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم ، وهو رسالة ماجستير، إعداد طه عبد الرزاق بإشراف الدكتور محمد رفعت ، جامعة الأزهر ، وبحث تحت عنوان : ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل للدكتور فاضل السامرائي.

وبعد اطلاعي على كتب النحاة القدامى والمتأخرين ، وبحوث الدارسين المحدثين ، رأيت أنَّه لا تزال في هذه الأداة قضايا تحتاج إلى دراسة .

الأولى : تتعلق بإهمال (إنْ) عند رفع الاسم بعدها ، وعدم جواز جعلها عاملة في اسم مضمر كالمفتوحة ، فالنحاة في كتب النحو منعوا ، وبعضهم وكثير من المفسرين أجازوا ذلك في

---

(1) رصف المباني ص186-192 .

كتب التفسير فما سبب هذا الاختلاف ؟ ولِمَ لا تقاس المكسورة على المفتوحة فتعمل مثلها قي اسم مضمر، كما عملت مثلها في اسم ظاهر ؟ ولِمَ لا يكون الأمر على العكس من ذلك فتهمل المفتوحة قياسًا على المكسورة ؟

الثانية : الاختلاف في علة إهمالها .

الثالثة : الغرض من تخفيفها .

الرابعة : اللام الفارقة .

وقد بحثنا هذه القضايا الأربع في المبحث الأول تحت عنوان : (إنِ) المخففة بين الإهمال والإعمال .

الخامسة : تتعلق بالاختلاف بين ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه بأنَّ من أنواع (إنِ) المكسورة الهمزة والساكنة النون ، المخففة من الثقيلة ، وبين ما نسب إلى الفراء ومن تبعه بأنَّ (إنْ) هذه نافية بمعنى (ما) ، وقد وجدت كثيرًا من المفسرين من أخذ بهذا المذهب في التفسير ، فـ(إنْ) في نحو : إنْ زيدٌ لصادقٌ ، أهي إثبات ولام (لصادق) حرف توكيد ، أم هي نافية ولام (لصادق) بمعنى (إلاَّ) ؟ وهذا ما تضمنه المبحث الثاني الذي جعلته بعنوان : (إنِ) المخففة بين الإثبات والنفي .

وبعد أنْ تأكد عندي صواب ما ذهب إليه الفريق الأول برزت عندي مآخذ ما ذهب إليه الفريق الثاني واتضحت أدلة بطلانه، وهذا ما تضمنه المبحث الثالث الذي جعلته بعنوان: مآخذ القول بالنفي والاستثناء وأدلة بطلانه .

المبحث الأول : (إنِ) المخففة بين الإهمال والإعمال

المطلب الأول : في كتب النحو

قال الرضي : (ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير الشأن بعدها ، وجوز ذلك بعضهم قياسًا على المفتوحة) [1].

وجاء في رسالة جامعية، أنَّ من النحاة من منع تقدير ضمير الشأن ، ومنهم من أجاز، مستندًا إلى قول الرضي المذكور ، وإلى قول الزمخشري في كتابه : الأحاجي النحوية ، حيث جعل : إنْ زيدٌ لمنطلقٌ ، بتقدير : إنَّه زيدٌ منطلقٌ ، على أنَّ ضميرالشأن اسمها والجملة خبرها)) [2].

(1) شرح الرضي على الكافية 368/4

(2) إنِ الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي ص 147 .

وعلى الرغم مما قاله الرضي والزمخشري في كتابه : الأحاجي النحوية الذي لم يتسنَّ لي الحصول عليه فإنَّ النحاة قبلهما وبعدهما قد صرحوا بمنع ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أنهم فرقوا بين المفتوحة والمكسورة بأنَّ المفتوحة ((يكون اسمها أبدًا ضمير أمر وشأن)) [1]((وأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر إلاَّ أنَّ اسمها منوي)) [2]وليس كذلك المكسورة ، والزمخشري نفسه أوجب في المفصل جعل المفتوحة من دون المكسورة بتقدير : أنَّه [3].

الثاني : أنَّ النحاة عللوا إهمال (إنْ) لزوال اختصاصها ، والمقصود بذلك جواز دخولها على الجمل الفعلية والاسمية ، وهذا مما يوجب عدم تقدير ضمير شأن لها عند دخولها على الفعل ؛ لأنَّ هذا التقدير يجعلها مختصة بالدخول على الاسم ، وهي عندهم ليست كذلك ، ولم يعللوا إهمال المفتوحة ، بل أجمعوا على أنه ((لا يجوز فيها إلا الإعمال لبقائها على اختصاصها بالأسماء إلا أنَّ اسمها لا يكون إلاَّ ضمير شأن محذوفًا)) [4].

الثالث : تصريحهم بهذه القضية ؛ إذ أنَّ النحاة قبل أبي علي النحوي والزمخشري وبعدهما قد منعوا أنْ يقدروا للمكسورة ضمير شأن ، فقد استشهد سيبويه على رفع الاسم بعد (إنِ) المكسورة بما يدل على أنَّ الأصل فيها ذلك فقال : (واعلم أنهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها)) [5].و(لكن) حين تخفف تهمل[6] وكذلك (إنِ) التي جُعلت بمنزلتها .

واستشهد على نصبها للاسم الظاهر فقال : ((وحدثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرًا لمنطلقٌ)) [7]، وعبارته تفيد أنَّ عملها في الاسم الظاهر قليل ، وقد علل إهمالها وإعمالها الظاهر بقوله : ((وأهل المدينة يقرؤون : (وإِنْ كُلاًّ لمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعمالَهُمْ){هود :111] يخففون وينصبون ... ذلك أنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل : لم يكُ ، ولم أُبَلْ ، حين حذف ، وأمَّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) [8]،

---

(1) رصف المباني ص 195 .

(2) الجنى الداني ص 217 .

(3) ينظر : المفصل ص 385-387 .

(4) المقرب لابن عصفور ص 170 .

(5) كتاب سيبويه : 139/2.

(6) المصدر نفسه: 136/2.

(7) المصدر نفسه: 140/2.

(8) المصدر نفسه: 140/2

وقال المبرد : ((فما بالها لمَّاخففت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ... ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف ، فالفعل يعمل محذوفًا عمله تامًّا ، فذلك قولك : لم يكُ زيدٌ منطلقًا ، فعمل عمله والنون فيه ، والأقيس الرفع بعدها ، لأنَّ (إنْ) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه)) [1].

وقال : ((فإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام ... وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنَّما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما حذف منها صار كفعل محذوف ، فعمل الفعل واحد، وإن حذف منه ، كقولك : لم يكُ زيدٌ منطلقًا ، وأمَّا الذين رفعوا بها فقالوا: إنَّما أشبهت الفعل في اللفظ لا في المعنى ، فلمَّا نقصت عن ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنَّ موضع (إنْ) الابتداء)) [2].

إذا قيل : إنَّ المكسورة أُهملت ؛ لأنَّه زال شبهها بالفعل من حيث اللفظ بالتخفيف ، فإنَّ المفتوحة قد زال أيضًا شبهها بالفعل بالتخفيف ، فكان ينبغي أن تكون كالمكسورة مهملة ، والحقيقة أنَّ (إنِ) المكسورة عند سيبويه والمبرد لم تهمل لزوال شبهها بالفعل فحسب، بل لكونها تصبح بالتخفيف حرف ابتداء .

هذا فيما يتعلق بإهمالها وعلته ، أمَّا قضية ربط إهمالها بعدم تقدير ضمير بعدها فقد قال سيبويه : ((وروى الخليل، رحمه الله ، أنَّ ناسًا يقولون : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، فقال : هذا على قوله : إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ)) [3].

فـ(إنَّ) الثقيلة من الحروف التي تنصب الأسماء ، فإذا ورد بعدها الاسم مرفوعًا ، فإنَّما هذا يكون على أنَّ (إنَّ) قد نصبت اسمًا مضمرًا ، والتقدير : إنَّه .

أمَّا (إنِ) المخففة المكسورة الهمزة ، فإنَّه لا يلزم فيها تقدير هذا الضمير إذا دخلت على اسم مرفوع ؛ لأنَّها بالتخفيف تكون حرف ابتداء مهملة ، وهذا ما عناه بقوله : ((وأمَّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) [4])).

فشأن (إنْ) شأن (إنَّما) ، كلتاهما ترفع الاسم بعدها على الابتداء .

---

(1) المقتضب : 364/2

(2) المقتضب : 50/1.

(3) كتاب سيبويه : 134/2.

(4) المصدر نفسه : 140/2، وينظر : 137/2 .

وأوضح المبرد هذه القضية بقوله : ((فإنْ قال قائل : فما بالها لما خففت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلاَّ أن ترفع على أن يضمر فيها ؟ قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدر ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة إنَّما دخلت على الابتداء وخبره)) [1]

فقد أجمع النحاة على أنَّ من الفروق الأساسية بين (أنِ) المخففة المفتوحة الهمزة (وإنِ) المخففة المكسورة الهمزة ، أنه يجب أنْ يقدّر لها معمول محذوف، سموه ضمير القصة أو ضمير الشأن ؛ لأنَّها عندهم لا تكون إلا عاملة، أمَّا المكسورة فلا يصح أن يُقدّر لها هذا الضمير؛ لأنَّها عندهم مهملة، وإذا وردت عاملة فإنَّها تعمل في ظاهر لا في مضمر، وقد صرّح النحاة بهذه الحقيقة وأوضحوها ، فقد قال أبو الحسن الوراق : ((وهو أنَّ (إنَّ) المكسورة إذا خففت ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، و(أنَّ) المفتوحة المشددة إذا خففت أُضمر فيها اسمها ... وإنَّما وجب ذلك في (أنِ) المفتوحة ، ولم يجب في المكسورة ؛ لأنَّ المفتوحة قد قلنا إنَّها وما بعدها اسم ... وأمَّا المكسورة فهي تقع في صدر الكلام ، فإذا ارتفع ما بعدها لم تكن بنا ضرورة إلى تقدير اسم فيها)) [2]

وذكر ابن يعيش أنَّ المكسورة إذا أُلغي عملها في الظاهر أُلغي في الحكم والتقدير أيضًا ((وأما المفتوحة لم تلغ عن العمل بالكلية ولا تصير بالتخفيف حرف ابتداء ، إنَّما ذلك في المكسورة ، بل يكون فيها ضمير الشأن))[3]

وعلل ذلك بقوله : ((وإنما أجازوا الإضمار في (أنِ) المفتوحة من قبل أنَّ اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال واحد، واتصال المفتوحة بما بعدها اتصالان))[4] يعني : اتصال العامل بالمعمول واتصال الصلة بالموصول.

وقال ابن عصفور في (إنِ) المخففة المكسورة الهمزة : ((وأما (إنْ) فيجوز إلغاؤها وإعمالها ولا يكون اسمها إلا ظاهرًا))[5].

وقال الرضي في باب ضمير القصة والشأن: ((لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه ... إلا مع (أنْ) إذا خففت فهو لازم، إذا خففت المفتوحة جاز إعمالها))[6] وذكر أن المفتوحة ((تعمل في ضمير شأن مقدّر بخلاف المكسورة الملغاة فإذا أُلغيت ظاهرًا ألغيت مطلقًا

(1) المقتضب : 364/2 .
(2) علل انحو : ص 604
(3) شرح المفصل : 549/4.
(4) المصدر نفسه : 4/ 549.
(5) المقرب ، ص172.
(6) شرح الرضي : 2/ 468.

ولم تعمل تقديرًا))[1] وعلل ذلك بقوله : ((وإنما عملت المفتوحة الملغاة ظاهرًا في ضمير شان مقدر)) لإنها وصلتها بتقدير المصدر أي المفرد ((بخلاف (إنِ) المكسورة فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد)) [2].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح: ((إنَّ النحاة لم يجيزوا تقدير ضمير شأن بعد (إنِ) المكسورة المخففة ؛ لأنَّ هذا التقدير يجعلها عاملة كالمفتوحة ، وقد ذهبوا إلى أنَّها مهملة؛ لذلك أختصت المفتوحة بتقدير ضمير شان بعدها من دون المكسورة))[3].

وقال الصبّان: ((وقوله: وخُففتْ (إنْ)، أي : بشرط أنْ لا يكون اسمها ضميرًا))[4] يعني به ضمير الشأن وقال: ((فإنْ وليها فعل وجب الإهمال ، ولا يدعى الإعمال وإنَّ اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها"))[5] أي: عند دخول (إنِ) المكسورة على الجملة الفعلية لا يصح الإدعاء بأنها عاملة في ضمير شأن محذوف، والإدعاء بأنَّ الجملة الفعلية خبرها.

وعلل عمل المفتوحة من دون المكسورة بقوله : ((إنَّ المفتوحة أشبه بالفعل ؛ لأنَّ لفظها كلفظ الفعل (عضَّ) مقصودًا به الماضي أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلاَّ الأمر كـ(جِدْ) فكذلك أوثرت (أنِ) المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك أنْ جعل اسمها محذوفًا لتكون بذلك عاملة ... ومما يوجب مزيتها على المكسورة أنَّ طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن وصليتها لمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلاَّ من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة)) [6]

فلم أجد نحويًا أجاز إعمال (إنِ) المكسورة في اسم مضمر في كتب النحو التي تقدم ذكرها ، ولا في غيرها من كتب النحو التي رجعتُ إليها ، كالأصول في النحو لابن السراج واللمع لابن جني ، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ، والمفصل في علم العربية للزمخشري، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ، والغرة المخفية لابن الخباز ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، ورصف المباني للمالقي ، والجنى الداني للمرادي ، ومغني اللبيب وشرح شذور الذهب لابن هشام ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

المطلب الثاني : في كتب التفسير

---

(1) المصدر نفسه : 469/2 .

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) شرح التصريح على التوضيح : 122/2.

(4) حاشية الصبّان على شرح الأشموني : 449/1.

(5) المصدر نفسه : 1/ 450.

(6) المصدر نفسه : 1/ 454-455.

قرأ ابن كثير وحفص (إنْ هذانِ لساحرانِ) بتخفيف (إنْ) ورفع (هذان)[1].

ذكر أبو علي الفارسي أنَّ اسم (إنْ) ضمير القصة، و (هذان لساحران) جملة اسمية خبر (إنِ) المخففة[2].

ولم أجد أحدًا من النحاة في كتب النحوغير الزمخشري في كتابه : الأحاجي ، قال بهذا الاسم المحذوف في (إنِ) المخففة المكسورة الهمزة، كما تقدم تفصيل ذلك في المطلب السابق، بل قالوا هذا في (أنِ) المخففة المفتوحة الهمزة ، وهذا خلاف ما نسب إليه، فقد قال الرضي: ((ومنع أبو علي النحوي في المكسورة المخففة من تقدير ضمير الشأن بعدها)) [3]، بل هو خلاف ما قاله في كتابه المسائل المشكلة : فقد استشهد بقوله تعالى: (إن كاد ليضلُّنا){الفرقان : 42}، ثم قال: ((إنَّه لا ضمير فيها)) [4] وذكر أنَّه لا ضمير قصَّة لـ(إنِ) المخففة المكسورة الهمزة ((في مثل: إن وجدكَ زيدٌ لكاذباً))[5] وبيَّن أنَّه لا يجب أنْ يكون فيها ضمير القصَّة ، حتى لو وجب فتحها بعد دخول (علمتُ)عليها، وقلنا ((علمتُ أنْ وجدكَ زيدٌ لكاذبًا) ؛ لأنَّ (أنْ) هنا ليس أصلها (أنَّ) الثقيلة المفتوحة الهمزة، بل أصلها (إنَّ) الثقيلة المكسورة الهمزة ؛ لذا لا يكون فيها ضمير ، فهي ليست كـ(أنِ) المفتوحة الهمزة في نحو (علم أنْ سيكونُ منكم{المزمل:20}... ((لأنَّ هذا الضمير إنَّما يكون في (أنِ) المخففة (المفتوحة الهمزة) من (أنَّ) الشديدة (المفتوحة الهمزة)، وليست هذه كتلك))[6].

وقال في قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) {الأعراف : 102}: إنَّه((لا يصلح أن يكون في (إنْ) هذه ضمير))[7] .

وفي قوله تعالى : (وإنْ كُلُّ ذلكَ لَمَّا متاعُ الحياةِ الدُّنيا){الزخرف : 35} قال مكي بن أبي طالب القيسي : ((من خفف (لما) جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة ... ويجوز أنْ يكون اسم (إنْ) مضمرًا، هاءً محذوفة و(كل) رفع بالابتداء وما بعدها الخبر، والجملة خبر(إنْ))) [8]وقال في قوله

---

(1) ينظر الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي :231/5 ، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه الأصبهاني ص 261–262 ، وغيث النفع في القراءات السبع ص 393 ،والتسهيل لقراءات التنزيل : الجامع للقراءات العشر ص 315

(2) ينظر الحجة في القراءات السبع : 231/5 .

(3) شرح الرضي :4/ 368 .

(4) المسائل المشكلة ص57 .

(5) المصدر نفسه ص57 .

(6) المصدر نفسه ص 57.

(7) المصدر نفسه ص 58

(8) مشكل إعراب القرآن 283/2 .

تعالى : (إِنْ كُلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظٌ){الطارق :4} ((من قرأ بتخفيف (لما) جعل (ما) زائدة ، و(إِنْ) مخففة من الثقيلة ... وتصحيحه : إنَّه لعلى كل نفس حافظ ، فـ(حافظ) مبتدأ و(لعليها) الخبر ، والجملة خبر (كل))) [1].

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ ﴿إبراهيم:46﴾ قال:((وقد قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى، وضم الثانية[2]، فاللام الأولى لام تأكيد على هذه القراءة، و(إن) مخففة من الثقيلة والهاء مضمرة مع(إِنْ) تقديره: وإنَّه كان مكرهم لتزول منه الجبال))[3]. وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ ﴿الأنعام:156﴾، قال: (((إِنْ) مخففة من الثقيلة عند البصريين واسمها مضمر معها: تقديره: إنَّا كنَّا)) [4]. وفي إعراب قوله تعالى:﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾﴿الصافات:167﴾، قال:((و(إِنْ) مخففة من الثقيلة عند البصريين، ولزمت اللام في خبرها للفرق بينها وبين(إِنِ) النافية، فاسم(إن) مضمر و(كانوا) ومابعدها خبر(إِنْ))) [5].

وفي إعراب قول الله تعالى:﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ ﴿إبراهيم:46﴾، في قراءة الكسائي ، بفتح اللام الأولى من (لتزول) وضم الأخيرة ، [6] قال التبريزي:((والهاء مضمرة مع(إِنْ) تقديره: وإنَّه)) [7].

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى:﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿آل عمران:164﴾، (((إِنْ) مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية، وتقديره: وإنَّ الشأن والحديث كانوا من قبل لفي ضلال مبين)) [8] ، وجعل قوله تعالى : (وإن كنا عن دراستهم لغافلين) {الأنعام : 156} بتقدير ((وإنَّه كنا) ، وقوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين){الأعراف : 102} بتقدير ((وإنَّ الشأن والحديث وجدنا أكثرهم فاسقين)) ، وقوله تعالى : (وإن كنتَ مِنْ قبله لمن الغافلين){يوسف : 3} بمعنى ((وإنَّ الشأن والحديث كنت من قبل إيحائنا إليك من الغافلين عنه)) ، وقوله تعالى : (وإن كنا لخاطئين) {يوسف : 91} بتقدير ((وإنَّ شأننا

---

(1) مشكل إعراب القرآن : 469/2.

(2) ينظر : غيث النفع ص 344 .

(3) مشكل إعراب القرآن: 1 / 453.

(4) المصدر نفسه: 1 / 300.

(5) المصدر نفسه: 2 / 244-245.

(6) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية 146/3، وإعراب القراءات السبعة وعللها لابن خالويه الأصبهاني ص 197، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 561/5، والدر المصون للسمين الحلبي 127/7، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي 413/11.

(7) الملخص في إعراب القرآن: ص107.

(8) الكشاف: 1 / 427.

وحالنا أنا كنا خاطئين)) ، وقوله تعالى : (وإن كادوا ليفتنونك) {الإسراء : 73} بتقدير ((إنَّ الشأن قاربوا أنْ يفتنوك)) ، وقوله تعالى : (وإن كنا لمبتلين){المؤمنون : 30} بتقدير ((وإنَّ الشأن والقصة كنا لمبتلين)) [1] .

وجعل أبو البركات بن الأنباري : قوله تعالى:﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾﴿الصافات:167﴾، بتقدير: ((وإنَّهم كانوا يقولون)) [2]

وتبع الرازي الزمخشري ؛ إذ جعل قول الله تعالى:﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ﴿الأعراف:102﴾، بمعنى:((وإنَّ الشأن والحديث وجدنا أكثرهم فاسقين))[3]. ، وقوله تعالى : (وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ){الإسراء : 73} بمعنى ((إنَّ الشأن أنَّهم قاربوا أنْ يفتنونك)) [4].

وقال العكبري في إعراب قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿البقرة:143﴾، وقوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين){الأعراف : 102}((إنْ) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف)) [5]، وجعل التقديرفي الآية الثانية : ((وإنَّا وجدنا)) [6].

وكما تبع الرازي الزمخشري فقد تبعه البيضاوي ، فقال في قوله تعالى :(وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ){آل عمران : 164}((إنْ) هي المخففة من الثقيلة ... والمعنى : إنَّ الشأن كانوا من قبل بعثة الرسول في ضلال ظاهر)) [7] وجعل قوله تعالى : (﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ ﴿الأنعام:156﴾ بتقدير : ((وإنَّه كنا)) [8] وقوله تعالى :﴿وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾{يوسف : 91} بمعنى ((والحال : إنَّ شأننا أنَّا كنا مذنبين)) [9] وقوله تعالى : (وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ){**الإسراء : 73**}بمعنى ((إنَّ الشأن قاربوا ... أنْ يوقعوك في الفتنة)) [10] وكذلك جعل قوله تعالى : (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ){الطارق : 4} بتقدير : ((إنَّ الشأن كل نفس لعليها))[11]

---

(1) الكشاف: 78/2 ، 131/2 ، 424/2 ، 482/2 ، 657/2 ، 180/3 .

(2) البيان في غريب إعراب القرآن : 310/2 .

(3) مفاتيح الغيب 324/5

(4) المصدر نفسه 379/7 .

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 104 ، 435/2 ، وينظر : إعراب الحديث النبوي ص 302 .

(6) المصدر نفسه : 435/2 .

(7) أنوار التنزيل 46/2 .

(8) المصدر نفسه 190/2 .

(9) المصدر نفسه 174/3 .

(10) المصدر نفسه 263/3 . .

(11) المصدر نفسه 303/5 .

وكـذلك تبعـه الجـلالان فقـالا فـي إعـراب قـول الله تعـالى:﴿وَإِن كَانَـتْ لَكَبِيـرَةً﴾ ﴿البقرة:143﴾،وقولـه تعـالى (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ){ الطارق : 4} ((و(إنْ) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف)) [1]: وجعلا (إنْ) في قوله تعالى :(وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ){آل عمران : 164} بتقدير : إنَّهم [2]

وأبوالسعود ، فقال : إنَّ اسم (إنْ) في قوله تعالى: (وإنْ كُنَّا عن دراستِهِمْ لغافلين) {الآنعام : 156} ((ضمير الشأن محذوف))[3] .

والآلوسي ، فجعل قول الله تعالى : :﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ){آل عمران :164} بمعنى ((إنَّ الشأن كانوا من قبل)) [4] وقال في إعراب قوله تعالى :(إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولا) **{ الإسراء : 108 }** (((إنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن واللام فارقة ، إي : إنَّ الشأن هذا)) [5]

وقال في إعراب قوله تعالى : (وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ﴾{ البقرة : 198} أي: ((وإنكم كنتم ، فخفف (إنْ) وحذف الاسم وأُهملت عن العمل)) [6] وقال في قوله تعالى : (وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) { الأعراف : 102} ((و(إنْ) مخففة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ، ولا عمل لها فيه ؛ لأنَّها ملغاة على المشهور)) [7]

وهي ملغاة على الأكثر عند النحاة فيما يتعلق بعدم عملها في الاسم الظاهر ، فإذا أُلغي عملها هذا، أُلغيت مطلقًا ، فلم تعمل تقديرًا ، أي : لم تعمل في اسم مضمر

وكذلك تبعه ابن عاشور؛ فقال في قوله تعالى : (إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ){ يونس : 29} ، ((و(إنْ) مخففة من (إنَّ) واسمها ضمير الشأن)) [8] ، ومثل هذا قال في قوله تعالى : ((وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ){الإسراء : 73}[9]

إلاَّ أنَّه خالف من تبعه فجعل السهو الذي وقع فيه الزمخشري مذهبًا نحويًا ؛ فقال متعمدًا في قوله تعالى :﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ){آل عمران :164} ((و(إنْ) مخففة مهملة

---

(1) تفسير الجلالين ص22 ، 591 .

(2) المصدر نفسه ص 71 .

(3) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم 463/2.

(4) روح المعاني 326/2 .

(5) المصدر نفسه 179/8 .

(6) المصدر نفسه 484/1 .

(7) المصدر نفسه 17/5 .

(8) التحرير والتنوير 69/11 .

(9) المصدر نفسه 173/14 .

، والجملة بعدها خبر عن ضمير الشأن على رأي صاحب الكشاف ،وهو التحقيق إذ لا وجه لزوال عملها مع بقاء معناها ، ولا وجه للتفرقة بينها وبين المفتوحة إذا خُففت ، فقد قدروا لها اسمًا ، هو ضمير الشأن ، بل نجد المكسورة اولى ببقاء العمل عند التحقيق ؛ لأنَّها أم الباب ؛ فلا يزول عملها بسهولة ، وقال جمهور النحاة يبطل عملها، وعلى هذا فالمراد بإهمالها أنَّها لا تنصب مفردين ، بل تعمل في ضمير شأن وجملة)) [1]

وقد تبين أنَّ النحاة قصدوا بإهمالها عدم عملها في الاسم الظاهر وفي الاسم المضمر، وقد كثر ما نبه النحاة على أنَّ (إنِ) المكسورة لا يجوز أنْ يقدر لها ضمير شأن لكونها مهملة، بخلاف (أنِ) المفتوحة ، فإنَّهم لم يقدروا لها هذا الضمير إلاَّ اضطرارا ؛ ذلك ليسوغوا عملها ، قال الرضي ، وهو يشرح قول ابن الحاجب فيما يتعلق بضمير الشأن أو القصة : ((قوله (وخذفه منصوبًا ضعيف) لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه... قوله (إلاَّ مع (أنَّ)) إذا خففت فإنَّه لازم)) [2]

وأرى أنَّه لا يصح الأخذ بما شاع في كتب الإعراب والتفسير ، مما ناقض ما شاع في كتب النحو ؛ لأنَّ هذا التناقض لا يفسر إلاَّ بتخطئة أحد الفريقين ، ولا بد من أنْ يكون الخطأ قد وقع في كتب التفسير والإعراب ؛ لأنَّ النحاة لا يدونون قضية نحوية في كتبهم النحوية إلاَّ بعد دراستها والتثبت منها ، بخلاف القضايا النحوية التي يتناولها المفسرون والمعربون التي لا يكون تناولهم إياها في العادة والأغلب إلاَّ ارتجالاً ، بل مخالفة المفسرين هذه للنحاة لم تجئ منهم أصلاً عن تعمد ، بل صدرت منهم سهوًا أو وهمًا أو نسيانًا لما شاع واستقر ودُوِّن في كتب النحو ، والدليل على ذلك مثلاً أنَّ ما قاله ابو على النحوي في الحجة مناقض تمامًا لما قاله وأكده في كتابه : المسائل المشكلة ؛ وكذلك النيسابوري قال في قول الله تعالى :﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ﴿الأعراف:102﴾، ((هي المخففة من الثقيلة بدليل اللام الفارقة... وقد عملت في ضمير شأن مقدر، والتقدير : وإنَّ الشأن والحديث علمنا أكثرهم فاسقين)) [3] ، وقال في قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾{يوسف : 3} ((هي المخففة من الثقيلة ... والمعنى : وإنَّ الشأن كنت من قبل إيحائنا إليك)) [4] . من الغافلين ، ويبدو أنه قال هذا بسبب نسيانه لما استقر في كتب النحو ؛ بدلالة أنَّه ناقض ما أكده بنفسه عند تفسير قوله تعالى:(وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ﴾{البقرة : 143}إذ قال في إعرابها ما نصه: ((هي (إنِ) المخففة

(1) التحرير والتنوير 278/3 .

(2) شرح الرضي على الكافية 468/2 .

(3) غرائب القرآن ورغائب الفرقان293/3.

(4) المصدر نفسه : 65/4 .

التي يلزمها اللام الفارقة بينها وبين (إنِ) النافية ، وتتهيأ بالتخفيف للدخول على الأفعال ... ويبطل عمل (إنْ) في الظاهر، وكذا في التقدير، فلا يقدر ضمير الشأن ، كما يقدر في (أنَّ) المفتوحة إذا خُففت)) [1] ، والدليل على ذلك أيضًا ، أنَّه لو كانت مخالفتهم عن عمد وعلم بما أجمع عليه النحاة في كتب النحو لنبهوا على ذلك ، ولسمعنا منهم مثل قولهم : ذهب جمهور النحاة إلى منع إعمال (إنِ) المخففة في اسم مضمر أو تقديره ، والصواب جواز ذلك ، كما فعل ابن عاشور كما تقدم .

وقد بينا من قبل أن النحاة قد صرَّحوا بأنَّه لايصح أنْ يقدر لـ(إنِ) المخففة المكسورة اسم محذوف ؛لأنها عندهم مهملة، وإذا وردت عاملة فإنَّها تعمل في ظاهر لا في مضمر، لذلك في تفسير قوله تعالى : (وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ){آل عمران :164}عقب أبو حيان الأندلسي على كلام مكي بن أبي طالب القيسي والزمخشري بقوله:((وقال الزمخشري (إنْ) هي المخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة بينها وبين النافية ، وتقديره : إنَّ الشأن والحديث كانوا من قبل لفي ضلال مبين ، انتهى ، وقال مكي، وقد ذكر أنَّ (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلاَّ) أي : وما كانوا من قبل إلاّ في ضلال مبين ، قال : هذا قول الكوفيين ، وأمَّا سيبويه فإنَّه قال : (إنْ) مخففة من الثقيلة واسمها مضمر والتقدير على قوله : وإنهم كانوا من قبل في ضلال مبين ، فظهر من كلام الزمخشري أنَّه حين خففت حذف اسمها ، وهو ضمير الشأن والحديث ، ومن كلام مكي أنّها حين خففت حذف اسمها ، وهو ضمير عائد على المؤمنين ، وكلا هذين الوجهين لا نعرف نحويًّا ذهب إليه، إنما تقرر عندنا من كتب النحو ومن الشيوخ، أنَّك إذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ، ثم خففتَ، فمذهب البصريين إذ ذاك وجهان، أحدهما جواز الإعمال، ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة، إلاَّ أنها لا تعمل في مضمر، ومنع ذلك الكوفيون، وهم محجوجون في السماع الثابت من لسان العرب. والوجه الثاني وهو الأكثر عندهم، أنَّها مهملة لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر، لاملفوظ به ولا مقدرالبتة))[2].

وما نسبه أبو حيان إلى مكي أنَّه قال : ((وقال سيبويه : (إنْ) مخففة من الثقيلة واسمها مضمر)) لم أجده في كتابه : مشكل إعراب القرآن ، كما أنَّ سيبويه لم يقل هذا ، وليس له أي أصل كان في : الكتاب .

وعقب على كلام الزمخشري في موضع آخر، ففي إعراب قوله تعالى:﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ ﴿الأنعام:156﴾، قال الزمخشري:((والأصل، وإنَّه كنا عن دراستهم غافلين،

(1) غرائب القرآن : 424/1 .

(2) البحر المحيط: 3 / 148.

على أن الهاء ضمير الشأن))[1]، فقال أبو حيَّان: (قال الزمخشري: إنَّ اسمها ضمير الشأن وهذا يلزم أنَّ (إنِ) المخففة عاملة، والذي نص النحاة عليه أنَّ(إنِ) المخففة من الثقيلة إذا لزمت اللام فهي مهملة، لاتعمل في ظاهر ولامضمر، لامثبت ولامحذوف)) [2].

وقد وافق السمين الحلبي أبا حيان ، فقال في إعراب قوله تعالى : ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ﴿الأعراف:102﴾ (((إنْ) هذه هي المخففة ، وليست هنا عاملة لمباشرتها الفعل فزال اختصاصها المقتضي لإعمالها ، وقال الزمخشري : وإنَّ الشأن والحديث ، فظاهر هذه العبارة أنها معملة وأنَّ اسمها ضمير الأمر والشأن ، وقد صرح أبو البقاء هنا بأنَّها معملة وأنَّ اسمها محذوف ... وهذا مذهب النحويين ، أعني اعتقاد إعمال المخففة من هذه الحروف في (أنِ) المفتوحة على الصحيح ، وفي (كأنْ) التشبيه ، وأمَّا (إنِ) المخففة المكسورة فلا)) [3].

وهذا هو الذي استقر في كتب النحو، وأجمع عليه النحاة، وذكَّر أبو حيان الأندلسي به المفسرين، وكما جاء في الدر المصون : ((لأنَّ (إنِ) المخففة إنما تعمل في الظاهر على غير الأفصح ، ولا عمل لها في المضمر ، ولا يُقدر لها اسم محذوف البتة))[4].

المطلب الثالث : علة إهمالها

اشتهر في كتب النحو أنَّ (إنِ) المخففة أُهملت لزوال اختصاصها [5].ولا تزال هذه العلة تتبناها الدراسات الحديثة [6]

وقد ذكر النحاة هذه العلة استنادًا إلى ما جعلوه من قواعد النحو : أنَّ ما اختص عمل وما لم يختص لم يعمل ، قال سيبويه : ((هذا باب الحروف التي يجوز أنْ يليها بعدها الأسماء ويجوز أنْ يليها بعدها الأفعال ، وهي : لكن وإنما وكأنما وإذ ونحو ذلك ؛ لانَّها حروف لا تعمل)) [7]

وفي ذلك نظر فـ(ما) النافية من الأحرف غيرالمختصة ، لكنها تعمل إذا دخلت على الجملة الاسمية ولا تعمل إذا دخلت على الجملة الفعلية ، وكذلك (لا) النافية .

---

(1) الكشاف: 2 / 78.

(2) البحر المحيط: 4 / 331، 450.

(3) الدر المصون : 400/5 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 472/3 ، واللباب في علوم الكتاب : 35/6 ، 243/9 .

(5) ينظر : المقرب لابن عصفور ص 172 ، ورصف المباني ص 190 .

(6) ينظر : (إنِ) الخفيفة ص 133–136 ، 139 .

(7) كتاب سيبويه 86/3 أم 116/3 .

وكل من (إذا) الشرطية و(إنِ) الشرطية مختصة بالدخول على الفعل ، لكن الأولى لا تعمل والثانية تعمل .

و(لو) من الأحرف غير العاملة على الرغم من أنَّهم يصرحون بأنها مختصة بالدخول على الفعل [1]

ومن المعروف أنَّ السين و(سوف) و(قد) مختصة بالدخول على الفعل ، ومن المعروف أيضًا أنَّها لا تعمل .

فالقول بأنَّ (إنْ) أُهملت لزوال اختصاصها لا يُعوَّل عليه .

المطلب الرابع : الغرض من تخفيف (إنَّ)

قال الدكتور فاضل السامرائي : ((يذكر النحاة أنَّ قسمًا من الأحرف المشبهة بالفعل تخفف أواخرها وهي : (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ) و(لكنَّ) ، غير أنَّهم لم يبينوا الغرض من هذا التخفيف ولا فائدته ، وقد تتبعت هذا الأمر واستعمالاته ووازنت بين النصوص فانتهيت إلى أنَّ العرب إنما يخففون ما يخففون من الأحرف المشبهة لغرض يرمون إليه وفائدة يطلبونها ، واتضح لي أنما يفعلون ذلك لغرضين :

1. توسيع دائرة الاستعمال بعد أنْ كان منحصرًا في قسم من الجمل الاسمية فأصبح يشمل الجمل الفعلية والاسمية .
2. تخفيف معنى التوكيد في (إنَّ) و(أنَّ) ...)) [2].

ومعرفة الغرض من تخفيف (إنَّ) ونظيراتها واضحة لا تحتاج إلى دراسة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّه غير صحيح أنَّ النحاة لم يبينوا الغرض من هذا التخفيف ، فقد علل النحاة إهمال (إنِ) المكسورة لزوال اختصاصها ، والمراد من ذلك دخولها على الجمل الاسمية والفعلية بعد التخفيف .

وذكروا أنَّ (إنَّ) المختصَّة بالدخول على الأسماء((إذا خففت ... وأُهملت وليت الأفعال والأسماء)) [3]. أي : جاز دخولها على الأفعال والأسماء [4]

وقد أوضح النيسابوري ، كما تقدم ، هذا الغرض بقوله : ((هي (إنِ) المخففة التي تلزمها اللام الفارقة بينها وبين (إنِ) النافية ، وتتهيأ بالتخفيف للدخول على الأفعال ...)) [5]

---

(1) ينظر : الغرة المخفية 449/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 548/4 .

(2) ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص 115 .

(3) الغرة المخفية 445/2 ، والجنى الداني ص 208 .

(4) بنظر : الجنى الداني ص208 .

(5) غرائب القرآن 424/1 .

وذكروا أنَّها تبقى كالثقيلة تفيد توكيد الجملة[1]

ومن البديهي أنْ يشير النحاة إلى تخفيف (إنَّ) أنَّه يراد به تخفيف توكيدها ، فشأنها شأن نون التوكيد التي قال المبرد فيها (وإن شئت خففتها ، وهي إذا خففت مؤكدة ، وإذا ثقلت فهي أشد توكيدًا)) [2]

وكذلك (إنَّ) الثقيلة تفيد التوكيد فإذا خففت خف توكيدها وهذا ما صرح به بعض النحويين بقوله : ((ولا يجوز اتصال (ما) بالمخففة ؛ لأنَّ التخفيف توهين للتوكيد ، وهو بمنزلة تأكيد واحد والتشديد بمنزلة تأكيدين)) [3]

ولم يفرق النحاة بين الثقيلة والمخففة من حيث كلتاهما تفيد توكيد الجملة الاسمية ، سوى أنَّ الثقيلة أشد توكيدًا من المخففة، وقد بين الدكتور فاضل السامرائي صحة هذا المذهب بتطبيق مضمونه على قوله تعالى: (وإنْ كُنَّا لَخاطِئينَ){يوسف : 91} وقوله تعالى : (إنَّا كُنَّا خاطِئينَ) {يوسف : 96} فذكر أنَّ الثقيلة في الآية الثانية آكد من المخففة في الآية الأولى [4]

ولا تصح هذه الموازنة ؛ لأنَّ مُؤكَّد الآية الأولى هوغير مؤكَّد الآية الثانية ؛ فـ(إنْ) في قوله تعالى : (وإنْ كُنَّا لَخاطِئينَ){يوسف : 91} أكَّدت الفعل ، و(إنْ) في قوله تعالى : (إنَّا كُنَّا خاطِئينَ) {يوسف : 96} أكدت الاسم : والدكتور فاضل السامرئي ، وإنْ ذهب ما ذهب إليه النحاة من أنَّ الثقيلة استعملت لتوكيد الجملة الاسمية ، لكنَّه عاد وأكد أنَّها استعملت لتوكيد الاسم لا لتوكيد الجملة ، أكد ذلك بقوله : ((بخلاف (إنَّ) التي لا تؤكد إلاَّ الجمل الاسمية كقولك : (وإنْ كنَّا لفاعلين) ، و (إنَّا كنَّا فاعلين) فأنت تلحظ أنَّ الأولى أكدت الحدث الفعلي ، بخلاف الثانية ، فإنَّ الاهتمام منصب على فاعل الحدث وصاحبه لا على الحدث الفعلي)) [5]

وفاعل الحدث وصاحبه في قولك (إنَّا كنَّا فاعلين) هو اسم (إنَّ)

فالعرب إذا أرادوا توكيد الاسم استعملوا (إنَّ) الثقيلة ، وإذا أرادوا توكيد الجملة الاسمية أو الفعلية استعملوا (إنِ) الخفيفة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإنَّه إذا قيل : إنَّ الثقيلة آكد من المخففة ، فإنَّ المخففة تؤكد ما لم تستطع الثقيلة أنْ تؤكده ، وهو توكيدها للجملة الفعلية ، وهذا مما يدل على أنَّ (إنِ) المخففة الداخلة على الفعل ، وعلى الاسم المرفوع ، ليست هي المخففة من الثقيلة ؛ لأنَّها لو

---

(1) ينظر : الغرة المخفية 443/2 ، ورصف المباني ص 190 .

(2) المقتضب 12/3 .

(3) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ص 84 –85 .

(4) ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل ، مجلة كلية الآداب ص 118 .

(5) المصدر نفسه ص 117–118 ، ومعاني النحو316/1.

كانت كذلك لما دخلت على الفعل ، ولما جاء بعدها الاسم مرفوعًا ، بل هي حرف ثنائي بأصل وضعه ، استعمله العرب لتوكيد الجملة الاسمية والفعلية .

وعليه فإنَّ (إنْ) في قوله تعالى : (وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ){هود : **111**} في قراءة من خفف نون (إنْ) هي المخففة من الثقيلة بدلالة نصبها (كُلاًّ) إي : أنَّ أصلها (إنَّ) الثقيلة لكنها خُففت لتخفيف لفظها فحسب ، لا لزوال معناها وعملها ، وليست كذلك (إنِ) التي في قوله تعالى : (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)}الطارق : 4{ ، ولا التي تدخل على الجمل الفعلية .

وكذلك اللام التي تلزمها فهي غير اللام التي تدخل على خبر (إنَّ) الثقيلة ، بدلالة دخولها على المفعول نحو : إنْ ضربتَ لزيدًا ، أو على الفاعل ، نحو : إنْ قام لزيدٌ[1]

يتبين مما مر تفصيله أن(إنِ) المخففة من الثقيلة ، كما سمَّاها النحاة ، استعملها العرب لتوكيد الجملة، اسمية كانت أم فعلية, لكن لمَّا أرادوا توكيد مبتدأ الجملة الاسمية شددوا النون, مما اقتضى نصب الاسم لقوة اللفظ وتخصيص الاسم بمعنى التأكيد, وقد عقد ابن جني بابًا تحت عنوان: قوة المعنى لقوة اللفظ[2]، وقد أشار ابن يعيش بمثل ما أشار إليه ابن جني إلى أن نصب (إنَّ) الثقيلة, للاسم جاء من قوة لفظها بتشديد آخرها, فلما خففت زالت قوة اللفظ فأُهملت ، فهي ليست كالفعل الذي يعمل بمعناه لا بلفظه[3] وقد صرح سيبويه بأنَّ (إنِ) المخففة استعملت لتوكيد الجملة وتثبيت الكلام, وذكر أن لام التوكيد تلزمها عوضًا مما ذهب منها، ويقصد بذالك أن هذه اللام كانت عوضًا عن تشديد (إنَّ)، فتكون(إنِ) المخففة مع اللام بقوة (إنَّ) الثقيلة[4] فوظيفة(إنِ) المخففة هو توكيد معنى الجملة وتحقيقها[5]، وهذه هي وظيفة(إنِ) المخففة مع اللام التي لزمتها في القرآن الكريم.

(1) ينظر : لسان العرب 182/1 .

(2) ينظر: الخصائص لابن جني 264/3.

(3) ينظر: شرح المفصل 4 / 547.

(4) ينظر الكتاب: 4 / 233، ولسان العرب لابن منظور: 1 / 182.

(5) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 8/72-74، وشرح ألفية بن مالك لابن جابر الهواري الأندلسي:23/2.

المطلب الخامس : اللام الفارقة

قال سيبويه : ((واعلم أنَّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ... وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنِ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي)) [1] ، وقال المبرد : ((وإنْ نصبتَ بها لم تحتج إلى اللام ، إلاَّ أنْ تدخلها توكيدًا كما تقول : إنْ زيدًا لمنطلقٌ)) [2]

اختلف النحاة والمفسرون في اللام التي لزمتْ (إنِ) المخففه كاللام في قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾ ﴿الحجر:78﴾ ، فمنهم مَن ذهب إلى أنَّها ليست لام الابتداء والتوكيد ، وإنَّما هي لام أُخرى، وهذا مذهب أبي علي النحوي وأتباعه[3]،، وذهب الأكثرون إلى أنَّها لام الابتداء, إلاَّ أنَّهم اتفقوا على أنَّه جيء بها للتفريق بين (إنِ) المخففة و(إنِ) النافية التي بمعنى (ما)، ولهذا أجمعوا على تسميتها بلام الفرق، أو اللام الفارقة[4].

والحقيقة أنَّه لمَّا استعملتْ (إنِ) المخففة لتوكيد الجملة التي تليها ناسب أن تلزمها لام لتوكيد هذا المعنى وتقويته أو إكماله كما قال أبو البركات بن الأنباري: ((لأنَّ لام التوكيد إنَّما حسنتْ مع (إنْ)؛ لاتفاقهما في المعنى ؛ لأنَّ كلَّ أحد منهما للتوكيد))[5] أما قولهم بأنَّه جيء بها للتفريق بين (إنِ) المخففة و(إنِ) النافية أي: لرفع اللبس, ففيه نظر؛ لأنه ليس لأمن اللبس في اللغة العربية, وأية لغة كانت فيما يبدو، مكان أو تأثير للتحكم في تعابيرها وتراكيبها، بل الذي يتحكم في تحديد أُسلوبها المعنى المراد. فالعربي، مثلا، إذا أراد توكيد الجملة بـ (إنْ) واللام أتى بهما لهذا الغرض، أي: أنَّه لم يأت باللام لغرض التفريق، وإذا أراد توكيد الجملة بـ (إنِ) المخففة فحسب, لا يأتي باللام ، سواء أمنَ اللبس أم لم يُؤمنْ من حيث التركيب اللغوي, إذ
السياق وحده كافٍ لإدراك المعنى الذي يقصده المتكلم, والدليل على ذلك أنه لو كانت اللام استعملها العرب للتفريق, كما ذهب النحاة والمفسرون ،لما استعملت في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ ﴿هود:111﴾.

---

(1) كتاب سيبويه 139/2 .

(2) المقتضب 363/2 .

(3) ينظر : المسائل المشكلة ص 54–57، وشرح الرضي على الكافية:366/4–367.

(4) ينظر كتاب سيبويه:139/2، والمقتضب للمبرد: 50/1، 363/2، والحجة في القراءات السبع لأبي علي النحوي: 486/4، 231/5، 397/6، والمسائل المشكلة ص 54–57 ،وشرح اللمع لأبي نصر الواسطي: ص61،والمفصل للزمخشري: ص425، والكشاف للزمخشري: 4 / 721، وشرح المفصل لابن يعيش : 549/4، ورصف المباني للمالقي: ص190، والمحرر في النحو 634/2 وإرتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي:149/2، والدر المصون:155/2، ومغني اللبيب لابن هشام 231/1–232، والبرهان في علوم القرآن للزركشي:359/3، واللباب في علوم الكتاب:23/3، وهمع الهوامع للسيوطي:181/2–182، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:450/1.

(5) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلَّة في أُصول النحو ص 130.

جاء في الدر المصون:((قال أبو شامة[1]: واللام في(لمّا) هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية, وفي هذا نظر، لأنَّ الفارقة إنما يُؤتى بها عند التباسها بالنافية، والالتباس إنما يجيء عند إهمالها, نحو: إن زيدٌ لقائمٌ, وهي في الآية الكريمة معملة, فلا التباس بالنافية. فلا يقال: إنَّها فارقة)) [2]. وهذا الذي ورد في الدر المصون ورد أيضًا في اللباب[3]. وإذا ثبت أنَّ اللام لم تستعمل للفرق في سورة هود يثبت تلقائيًّا أنَّها لم تستعمل لهذا الغرض في كل موضع من مواضع ورودها مع(إنِ) المخففة في القران الكريم ،وإنَّما استعملت للتوكيد فحسب .

المبحث الثاني : (إنِ) المخففة بين الإثبات والنفي

المطاب الأول : اجتماع (إنْ) واللام .

إعرابهما في كتب النحو .

ذهب البصريون إلى أنَّ (إنْ) في نحو قول الله تعالى : (وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ){ الحجر : 78} مخففة من الثقيلة ولام (لظالمين) لام الفرق والتوكيد ، وهي عندهم لا تدخل إلاَّ على الأفعال الناسخة ، أي : الداخلة على المبتدأ وخبره ، واختلفوا فيما نسبوه إلى الكوفيين ، فمنهم من نسب إليهم أنَّهم يقولون كالبصريين بـ(إنِ) المخففة من الثقيلة ، إلاَّ أنَّهم يختلفون عنهم بجواز دخولها على الأفعال الناسخة وغير الناسخة على حد سواء ، وهذا ما عبروا عنه بقولهم : خلافًا للكوفيين ، ومنهم من نسب إليهم أنَّ (إنْ) عندهم نافية ولام (لظالمين) بمعنى (إلاَّ) ، والتقدير : وما كان أصحاب الأيكة إلا ظالمين ، وأنّ (إنَّ) لا تخفف عند الكوفيين .

فقد ذكر الزمخشري أنَّ (إنَّ) إذا خُففتْ بطل عملها وجاز أنْ يقع بعدها الاسم والفعل ، والفعل الواقع بعدها يجب أنْ يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وجوَّز الكوفيون غيره ، وأنشدوا

بالله ربِّكَ إنْ قتلْتَ لَمُسْلِمًا وجَبَتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ[4].

---

(1) أبو شامة, هوعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، شهاب الدين الدمشقي ، المشهور بأبي شامة ؛ لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر ، أتقن الفقه ، وبرع في العربية , له نظم المفصل للزمخشري ، ومقدمة في النحو ، وشرح الشاطبية, والمرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز ، وإبراز المعاني ، توفي سنة665هـ ، ينظر : بغية الوعاة للسيوطي 2/68-69، والأعلام للزركلي 299/3 .

(2) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6 / 400.

(3) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 10 / 578.

(4) ينظر : المفصل في علم العربية ص 385-386 ، وشرح المفصل لابن يعيش 545/4 ، ونسب هذا البيت ،إلى عاتكة بنت زيد العدوية ، إبنة عم عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، وهو من قصيدة من الكامل ترثي بها الزبير ابن العوام رضي الله عنه ، وقيل هو لأسماء بنت أبي بكر الصديق ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري 2/155-156 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 452/1 .

وكذلك نسب أبو البركات بن الأنباري إلى الكوفيين أنَّ (إنِ) المخففه من الثقيلة لا تعمل عندهم ، فقال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنِ) المخففه من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل ، أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنما قلنا : إنها لا تعمل لأنَّ المشددة إنما عملت لأنَّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لآنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وآنها مبنية على الفتح كما آنه مبني على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها)) [1]0

ونسب إليهم خلاف ذلك فقال : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) إذا جاءت بعد اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاَّ) ، وذهب البصريون إلى أنَّها مخففة من الثقيلة)) [2]

وقال السكاكي : ((ومن شأنها إذا خففت (إنَّ) ولم تعمل أنْ تلزم(اللام) فرقًا بينها وبين (إنِ) النافية ، وتسمى إذ ذاك الفارقة ، نحو : إنْ زيدٌ لمنطلقٌ ... وكذا عند الكوفيين)) [3]

وذكر ابن الخباز أنَّ الكوفيين أجازوا دخول (إنِ) المخففة من الثقيلة على الفعل غير الناسخ نحو : إنْ ضربتَ لَزيدًا[4]

وحين نسب الزمخشري إلى الكوفيين قوله المذكور ، رد عليه ابن يعيش فذكر أنَّ (إنْ) عند الكوفيين في نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، نافية ، واللام بمعنى (إلاَّ)،والتقدير : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ[5]

وقال ابن الحاجب ((وتخفف المكسورة فتلزمها اللام ... ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ خلافًا للكوفيين)) [6].

وقال ابن عصفور : ((وزعم الكوفيون أنَّه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ)) [7].

وذكر ابن مالك أنَّ (إنِ) المخففة المكسورة الهمزة: ((عند الكوفيين لا تعمل عندهم ولا تؤكد بل تفيد النفي واللام للإيجاب))[8]

وقال الرضي : ((وفرق الكسائي بين (إنْ) مع اللام في الأسماء ، وبينها معها في الأفعال ، فجعلها في الأسماء المخففة ، وأمَّا في الأفعال فقال : (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلاّ) ؛

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 182/1 م 24.

(2) المصدر نفسه : 150/2 م 90 .

(3) مفتاح العلوم : ص 182 .

(4) ينظر : شرح الدرة المخخفية 446/2 .

(5) ينظر : شرح المفصل 549/4 .

(6) متون اللغة ، كافية ابن الحاجب ص 41 و شرح الرضي على الكافية 340/4 .

(7) شرح جمل الزجاجي 229/1 .

(8) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 65.

لأنَّ المخففة بالاسم أولى نظرًا إلى أصلها ، والنافية بالفعل أولى ؛ لأنَّ معنى النفي راجع إلى الفعل)) [1]

وقال المالقي : ((أنْ تكون مخففة من الثقيلة ... ولا يجوز دخولها ... على غير نواسخ الابتداء من الأفعال خلافًا للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك قياسًا)) [2]

وجاء في لسان العرب : ((ومن اللامات التي تصحب (إنْ) فمرة تكون بمعنى (إلاَّ) ومرة تكون صلة وتوكيدًا كقول الله عز وجل : ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾ { الإسراء : 108} فمن جعل إنْ جحدًا جعل اللام بمنزلة (إلاَّ) ، المعنى : ما كان وعد ربنا إلاَّ مفعولاً ، ومن جعل (إنْ) بمعنى (قد) جعل اللام تأكيدًا ، المعنى : قد كان وعد ربنا لمفعولاً ، ومثله قوله تعالى :﴿ إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾{ الصافات :56}[3]

وقال أبوحيان الأندلسي : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ تخفيف (إنْ) يبطل عملها ، ولا يجوز أنْ تعمل، وذهب البصريون إلى أنَّ إعمالها جائز لكنه قليل)) [4]

وقال المرادي : (((إنِ) المخففة من الثقيلة فيها بعد التخفيف لغتان ، الإهمال والإعمال ، والإهمال أشهر ... وذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) هذه نافية ، وهي حرف ثنائي الموضع ، واللام بعدها بمعنى (إلاَّ) و(إنَّ) المشددة عندهم لا تخفف ، واللام بعدها بمعنى (إلا) وأجازوا دخولها على سائر الأفعال)) [5] وقال : ((ومن أحكام (إنَّ) أنها قد تخفف خلافًا للكوفيين))[6]

وتحدث ابن هشام عن (إنِ) المخففة من الثقيلة في المغني ثم قال:((جاز إعمالها خلافًا للكوفيين)) [7] ومثل هذا قال في أوضح المسالك[8] إلاَّ أنه قال في المغني أيضًا في باب (إنَّ) الثقيلة : ((وتخفف (إنَّ) فتعمل قليلاً وتهمل كثيرًا ، وعن الكوفيين أنَّها لا تخفف وأنَّه إذا قيل : إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، فـ(إنْ) نافية واللام بمعنى (إلاَّ))) [9].

---

(1) شرح الرضي على الكافية 367/4 .
(2) رصف المباني : ص 190-191 .
(3) لسان العرب : 258/13 .
(4) البحر المحيط 347/5 .
(5) الجنى الداني ص 208-209.
(6) المصدر نفسه ص ، 395.
(7) مغنى اللبيب ، 24/1
(8) ينظر : أوضح المسالك 329/1 .
(9) مغني اللبيب 37/1.

ورد الدماميني على ابن هشام قوله الأول في المغني بما أثبته ابن هشام نفسه في قوله الثاني[1].

وذكر السيوطي أنَّه ((إذا خففت (إنَّ) المكسورة لم يلها من الأفعال إلاَّ ما كان من نواسخ الابتداء ، وجوز الكوفيون غيره ، وهو مبني على مذهبهم أنَّها نافية)) [2].

وكذلك رد الشيخ خالد الأزهري على ابن هشام قوله في أوضح المسالك بمثل ما رد عليه الدماميني، وقال: ((وهو يوهم أنَّهم يجيزون تخفيف (إنَّ) المكسورة ويدخلونها على نحو: قام ، وقعد ، وذلك مخالف لقاعدتهم ؛ فإنَّهم لا يجيزون تخفيف (إنَّ) المكسورة)) [3]

وجاء في حاشية يس الحمصي، بهامش شرح التصريح أنَّ جعل (إنْ) نافية ((يشكل عليه نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾{ هود : 111} اللهم إلاَّ أنْ يقال : إنَّ (إنِ) النافية عندهم تعمل عمل (إنَّ) ، وهذا يحتاج إلى دليل)) وجاء فيها أيضًا ((إنَّ الكوفيين يجوزون تخفيفها ، فلعل النقل عنهم اختلف)) [4].

وتبع الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد الشيخ خالد الأزهري رادًّاعلى ابن هشام أنَّ (إنِ) المخففة من الثقيلة عند البصريين ، هي نافية بمعنى (ما) واللام التي تلزمها بمعنى (إلاَّ) عند الكوفيين [5]

ورد أيضًا على أبي البركات بن الأنباري ما نسبه إلى الكوفيين في المسألة 24 مستندًا إلى كلام أبي البركات نفسه في المسألة 90 فوصف كلامه وكلام من نسب إلى الكوفيين أنَّ (إنِ) المخففة عندهم يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ بأنه((كلام غير مبني على التحقيق والتحقيق أنَّ جمهور الكوفيين لا يقولون بأنَّ (إنَّ) تكون مخففة من الثقيلة أصلاً، و(إنْ) في هذا البيت (إنْ قتلتَ لَمسلمًا) نافية عند الكوفيين كلهم أجمعين ، ولقد تنبه لهذا الشيخ خالد فأنكر كلام ابن هشام)) [6]

وكذلك تبنى باحث في رسالة جامعية أقوال من سبقوه ،أنَّ (إنِ) المخففة من الثقيلة عند البصريين ، هي نافية عند الكوفيين ، واللام التي بعدها بمعنى (إلاَّ) [7]ورد على أبي البركات بن الأنباري الذي نسب إليهم أنَّ (إنِ) المخففة من الثقيلة لا تعمل بأنَّه ((مخالف لما جاء عن

---

(1) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب 100/1 .

(2) الأشباه والنظائر للسيوطي 156/2.

(3) شرح التصريح على التوضيح 127/2-128 .

(4) المصدر نفسه : 126/2 .

(5) ينظر: أوضح المسالك 329/1 (تعليقة المحقق) الهلمش (6) .

(6) الإنتصاف من الإنصاف بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف 641/2 .

(7) (إنِ) الخفيفة المكسورة الهمزة ص 143 .

الكوفيين حيث إنّهم لا يعتبرون (إنْ) هذه مخففة من الثقيلة ، وإنَّما هي (إنِ) النافية بمعنى (ما) والدليل على هذا تواتر النقل عنهم بخصوص هذه المسألة)) [1]

واستدل على عدم صحة ما نسبه الأنباري إلى الكوفيين في المسألة الرابعة والعشرين، بما قاله الأنباري نفسه في المسألة التسعين : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) إذا جاءت بعد اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاَّ) وذهب البصريون إلى أنَّها مخففة من الثقيلة، وعقب على ذلك بقوله : ((وهذا تناقض ظاهر)) [2]

والحقيقة أنّ القول بأنَّ (إنِ) المخففة نافية واللام التي تلزمها بمعنى(إلاَّ) لم يتواتر وحده عن الكوفيين ، فقد تبيَّن قبل قليل أنَّه كما نسب إليهم نحاة هذا القول نسب إليهم نحاة آخرون القول الآخر .

والذين نسبوا إلى الكوفيين ما نسبوه ، إنْ كانوا قد اختلفوا فيما نقلوه عنهم ، فإنَّ هذا لا يدل على تناقض أقوالهم بقدر ما يدل على تناقض أقوال الكوفيين أنفسهم ، فقد بيَّن الرضي كما تقدم ، مذهب الكوفيين بقوله : ((وفرَّق الكسائي فجعلها في الأسماء المخففة ، وأمَّا في الأفعال فقال:(إنْ) نافية واللام بعنى (إلاَّ) ؛ لأنَّ المخففة بالاسم أولى والنافية بالفعل أولى)) [3]

وجاء في تاج العروس: ((قال الفراء : لم يسمع أنَّ العرب تخفف (إنَّ) وتعملها إلاَّ مع المكني (يعني الضمير) لأنَّه لا يتبين فيه إعراب ، فأمَّا في الظاهر فلا ، ولكن إذا خففوها رفعوا ، وأمَّا من خفف ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾{ هود : 111}فإنهم نصبوا (كلاًّ) بـ(ليوفينهم) كأنه قال: وإنْ ليوفينهم كلاّ ، فال : ولو رفعت (كلٌّ) لصلح ذلك ، تقول: إنْ زيدٌ لَقائمٌ)) [4]

يظهر من هذا الكلام المنسوب إلى الفراء : أنه يقول بـ(إنِ) المخففة من الثقيلة إلاَّ أنَّها لا تكون عنده إلاَّ مهملة ، ويظهر أيضًا أنَّه لم يجعل (كلاًّ) منصوبة بـ(ليوفينهم) ليسوغ جعل (إنْ) نافية ، بل ليسوغ كونها مهملة .

كما أنَّ الفراء ، كما سيأتي ، تضمن كلامه في إعراب قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾{ هود : 111} أنَّ (إنْ) هنا لاتكون الاَّ المخففة من الثقيلة [5]

وقد عد أبو بكر بن الأنباري (إنِ) المكسورة الهمزة الساكنة النون من الأضداد: نافية، ومثبتة مؤكِّدة ، ونسب إلى الفراء أنّه جعل (إنْ) في نحو :إنْ قام لعبد الله ، بمعنى (قد) [1]

---

(1) المصدر نفسه ص 145 .

(2) المصدر نفسه ص 145 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 367/4 .

(4) 114/34 .

(5) ينظر : معاني القرآن 343/1-344 .

فاختلاف الكوفيين في هذه المسألة نتج منه اختلاف النقل عنهم ، وهذه حقيقة أكدها الدكتور محيي الدين توفيق ، فقد تناول مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين التي ذكرها الأنباري في كتابه : الإنصاف ، وتبين له بعد دراستها في أطروحته للدكتوراه أنَّها تنقسم إلى أربعة أقسام : مسائل صحت نسبتها إلى الكوفيين ، ومسائل لم يقل بها جميع الكوفيين ، ومسائل لم تنقل فيها آراء الكوفيين بدقة ، ومسائل لم يقل بها الكوفيون ، ونسبت إليهم سهوًا [2]وكان من بين المسائل التي أدرجها ضمن القسم الثاني ((ما ينسب إليهم أنَّ (إنْ) واللام في نحو قوله تعالى : (وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ){ الإسراء :76} بمعنى (ما) و(إلاَّ) هو مذهب الفراء ، قال في كلامه على قوله تعالى : (وما منَّا إلاَّ لهُ مقامٌ معلومٌ) {الصافات : 164} ... ومعنى : إنْ ضربتُ لَزيدًا ، كمعنى قولك : ما ضربتُ إلاَّ زيدًا ... ولم نعثر على ما يثبت أنَّ الكوفيين تبعوا الفراء في ذلك ، وأبو بكر بن الأنباري يذكر له رأيًا آخر في معنى (إنْ) واللام ، فذكر أنَّ(إنْ) إذا جاء بعدها اللام فهي بمعنى (قد) ، وكذلك إذا جاءت هي بعد (ألا) ، قال أبو بكر : وقال الفراء لا يكون (إنْ) بمعنى (قد) حتى تدخل معها اللام أو (ألا) ، فإذا قالت العرب : إنْ قام لعبد الله ، وألا إنْ قام عبد الله ، فمعناه : قد قام عبد الله ، وقال في إدخال اللام

هَبَلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عليكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

معناه : قد قتلتَ مسلمًا)) [3].

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّ قصر القول الثاني على الكوفيين فيه نظر؛ فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي : ((وللعرب في (إنْ) لغتان : التخفيف والتثقيل ، فأمّا من خفف فإنَّه يرفع بها إلاَّ ناسًا من أهل الحجاز يخففون وينصبون على توهم الثقيلة ، وقرئ **(وَإِنْ** كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾{ هود : 111}خففوا ونصبوا (كلاًّ) وأمَّا (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾{ طه : 63} فمن خفف فهو بلغة من يخففون ويرفعون فلذلك وجه ، ومنهم من يجعل اللام في موضع (إلاَّ) ويجعل (إنْ) جحدًا على تفسير : ما هذان إلاَّ ساحران)) [4].

فجعلُ (إنْ) نافية بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاَّ) يعد أحد قولي المدرسة البصرية قبل أنْ تكون هناك مدرسة كوفية . بل القول الثاني قد تبناه الخليل في كتابه : الجمل في النحو ، فقد

---

(1) ينظر : كتاب الأضداد ص 189–190 .

(2) ينظر : ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف ص 171 .

(3) ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف ص 201 –202 ، وينظر : معاني القرآن للفراء 277/2 ، والأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص 189 –190 ، وهبلتك أُمُّكَ : ثكلتك ، ينظر: لسان العرب 15/15 .

(4) كتاب العين ص 41–42 .

قال ما نصه : ((وأمّا قول الله تبارك وتعالى : ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾{ طه : 63}[1]. فأنا أقرؤها إن شئتم مخففة على الأصل (إنْ هذان لساحران) أي : ما هذان إلاَّ ساحران ، فال الشاعر

غَدَرَ ابنُ جُرْمُوزٍ بفارسِ بُهْمةٍ عند اللقاء ولم يَكُنْ بمُعَرِّدِ

ثكلتك أمُّكَ إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعَمِّدِ

أي : ما قتلت إلاَّ مسلمًا)) [2]

فقد جعل (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلاَّ)

وأبو عبيدة الذي يعد من نحاة البصرة وأخذ النحو عن أوائل النحاة البصريين: عيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، وولد قبل سيبويه والفراء ، بأكثر من ثلاثة عقود [3]، نقل هذين الوجهين فقال في تفسير قول الله تعالى : ﴿إِنْ هذانِ لساحرانِ﴾ ((وقرأها قوم على تخفيف نون(إنْ) وإسكانها، وهو يجوز؛ لأنَّهم قد أدخلوا اللام في الابتداء ، وهي فضل،... وزعم قوم أنَّه لا يجوز، إذا خُفِّفَتْ نون (إنْ)، فلابدَّ له من أن، يدخل (إلاَّ) فيقول: إنْ هذان إلاَّ ساحران))[4]، وقد تبنى القول الثاني ؛ إذ جعل قوله تعالى : ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾﴿الأعراف: 102﴾ بمعنى: وماوجدنا أكثرهم إلا فاسقين[5].

---

(1) قرأ ابن كثيربتخفيف (إنْ) ورفع (هذان) وتشديد نونها ، وقرأ حفص بتخفيف (إنْ) ورفع (هذان) من غير تشديد نونها ، وقرأ عيسى وأبو عمرو بتشديد (إنّ) ونصب (هذين) ، وقرأ الباقون بتشديد (إنَّ) ورفع (هذان) ، ينظر غيث النفع في القراءات السبع ص 393 ، والتسهيل لقراءات التنزيل ص 315 .

(2) اطلعتُ على هذا الكتاب على الحاسبة ، من خلال قرص باسم المتكبة الشاملة ص 159 ، ومن خلال الأنترنت ، والبهمة : الشجاع ، والمعرِّد : المنهزم ، وبنو جُرْموز : بطن من بطون العرب ، وابن جُرموز : هو عمرو بن جُرموزالتميمي المجاشعي ، قاتَلُ الزبير بن العوام رضي الله عنه في معركة الجمل ، ينظر : لسان العرب 89/1 ، 132/3 ، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي 179/2 ، 571 ، وتاج العروس للزبيدي 216/8 ، 30/15 ، والأعلام للزِركلي 242/3 ، وفصل ابن كثير قصة مقتله رضي الله عنه ، فقال : ((ويقال : بل أدركه عمرو بواد يقال له : وادي السباع ، وهو نائم في القائلة ، فهجم عليه فقتله ، وهذا القول هو الأشهر ويشهد له شعر امرأته عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، وكان آخر من تزوجها ، وكانت قبله تحت عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، فقُتل عنها ، وكانت قبله تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق ، فقُتل عنها ، فلما قُتِل الزبير رثته بقصيدة محكمة المعنى ، فقالت :

البدية والنهاية 267/7 ، وجاء في تاج العروس : ((وفي حديث عاتكة قالت لابن جُرْموزٍ : يا ابنَ فَقْعِ القَرْدَدِ000 الفَقْعُ : ضَرْبٌ من أردإ الكَمْأة ، والقرْدد : أرضٌ مرتفعة)) 278/21 .

(3) ينظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي 561/4 ، 438/5-439 ، 578 ، والأعلام للزركلي 81/5 ، 145/8.

(4) مجاز القرآن ص167-168 .

(5) ينظر مجاز القرآن: ص90.

فهذا ما نقله وقال به أبرز نحاة المدرسة البصرية الذين يعدون أساتذة الرؤاسي والكسائي والفراء ، قبل أنْ يتحول إلى الكوفيين وينسب إليهم .

إعرابهما في كتب التفسير :

مع أنَّ القول بـ(إنِ) المخففة من الثقيلة هو مذهب جمهور النحاة ،إلاَّ أنّي وجدت كثيرًا من المفسرين أخذوا بالمذهب الذي نسب إلى الكوفيين .

فقد قال ابن قتيبية : ((وقال المفسرون : وتكون بمعنى (لقد) كقوله تعالى : (إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾{الإسراء : 108} ، وقوله تعالى :(تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِين) { الشعراء :97} ، وقوله تعالى : (وإِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ){يونس : 29}))[1].

وفي أعراب قوله تعالى:﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ﴾ ﴿البقرة: 198﴾، قال الطبري:((فإنَّ من أهل العربية من يوجه تأويل(إنْ) إلى تأويل(ما)، وتأويل اللام التي في(لمن) إلى(إلاَّ) ...))[2]، وفسر قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ﴿الأعراف: 102﴾، بقوله:((وما وجدنا أكثرهم إلا فسقة))[3]. وقوله تعالى:﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ ﴿يونس: 29﴾ بقوله:((يقول: ماكنا عن عبادتكم إيانا دون الله إلاَّ غافلين)) [4]. وكذلك تبنى الزجاج المذهب الذي نسب إلى الفراء والكوفيين من دون أن ينسب ماتبناه إليهم، ومن دون أن يشير إلى المذهب الذي نسب إلى البصريين، فقد جعل قوله تعالى:﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ ﴿الأنعام: 156﴾ بمعنى((وماكنا إلاَّ غافلين عن تلاوة كتبهم))[5]، وقوله تعالى:﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ ﴿يونس: 29﴾ بمعنى((ماكنا عن عبادتكم إلاَّ غافلين))[6]، وقوله تعال: ﴿وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾ ﴿الزمر: 56﴾ بمعنى((ماكنت إلاَّ من المستهزئين)) [7]. ووضح مذهبه هذا بقوله:((لأنَّ(إنْ) تكون في معنى النفي إلاَّ أن أكثر ما تأتي مع اللام، تقول: إنْ كنتُ لصالحًا، معناه: ما كنتُ إلاَّ صالحًا))[8] .

---

(1) تأويل مشكل القرآن ص 552 .

(2) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 2 / 351.

(3) المصدر نفسه: 9 / 18.

(4) المصدر نفسه: 11 / 13.

(5) معاني القرآن وإعرابه 186/2.

(6) المصدر نفسه: 3 / 15.

(7) المصدر نفسه: 4 / 270.

(8) المصدر نفسه : 3 / 314.

وقال النحاس في إعراب قوله تعالى:﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ﴿الأعراف: 102﴾، ((الفراء يقول: المعنى، وماوجدنا أكثرهم إلا فاسقين، وسيبويه يذهب إلى أنَّ (إنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة ولزمت اللام))[1]، وقد تقدم أن هذا هو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن[2].

واقتفى الواحدي النيسابوري أثر الزجاج بجعل(إنْ) نافية بمعنى(ما) واللام بمعنى(إلاَّ) من غير أنْ ينسب ماتبناه إلى أحد[3].

وفي إعراب قوله تعالى:﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ﴿الأعراف:102﴾، قال ابن عطية:((و(إنْ) عند الفراء هي بمعنى(ما) واللام بمعنى(إلاَّ) والتقدير عنده: وماوجدنا أكثرهم إلا فاسقين)) [4]. واقتدى ابن الجوزي بالزجاج بتبني المذهب الذي نُسب إلى الكوفيين[5]، وذكر أنَّ مذهبهم هو مذهب المفسرين[6]. وفي إعراب الآية المذكورة ، قال:((قوله تعالى﴿وَإِن وَجَدْنَا﴾ قال أبو عبيدة: وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين)) [7]. وقد مر قبل قليل أن النحاس وابن عطية نسبا هذا القول إلى الفراء، والأحق أن ينسب إلى أبي عبيدة لأمرين:

الأول: أن أبا عبيدة ولد قبل الفراء بأكثر من ثلاثة عقود[8].

الثاني: أن هذا القول مذكور في مجاز القرآن لأبي عبيدة[9]، وغير مذكور في معاني القرآن للفراء.

وقال الرازي في تفسير قوله تعالى : (وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ){البقرة : 198}((فقال القفال ، رحمة الله عليه : فيه وجهان : وما كنتم من قبله إلاَّ الضالّين ، والثاني: قد كنتم من قبله من الضالّين)) [10].

وفي تفسير قوله تعالى : (إنْ هذانِ لساحرانِ) قال الطبري: ((وكان بعض أهل العربية من أهل البصرة يقولون: (إنْ) خفيفة بمعنى ثقيلة، وهي عند قوم يرفعون بها ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي في معنى (ما)، وزعم قوم أنَّه لا يجوز؛ لأنه إذا خفف نون (إنَّ) فلا بد له من أن يدخل (إلاَّ) فيقول: إنْ هذان إلاَّ ساحران))[11] .

---

(1) إعراب القرآن: ص316.

(2) مجاز القرآن: 1 / 223.

(3) ينظر الوسيط في تفسير القرآن المجيد:1 / 304، 517، 2 / 340، 546.

(4) المحرر الوجيز: 2 / 434.

(5) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: 6 / 45.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 6 / 307.

(7) المصدر نفسه : 6 / 181.

(8) ينظر : بغية الوعاة 245/2 ، 279 ، والأعلام للزركلي: 5 / 81، 8 / 145.

(9) ينظر مجاز القرآن: 1 / 223.

(10) مفاتيح الغيب 330/2 . والقفال : هو محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي ، أبو بكر ، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث والتفسير واللغة والأدب من أهل ما وراء النهر ، رحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام ، تُوفِّي 365هـ ، ينظر : الموسوعة الميسرة 2236/3 ، والأعلام للزركلي 274/6 .

(11) وهذا ما قال به من قبل أبو عبيدة ، ينظر : مجاز القرآن ص 167 .

وذكر الزجّاج أنَّ في قراءة (إنَّ) بالتشديد ورفع (هذان) مشكلاً على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره، ثم بيّن أنَّ أجود التفاسير أنْ تكون (إنَّ) بالتشديد تقع موقع (نعم) والمعنى: نعم هذان لهما ساحران، [1] . والذي يلي هذا في الجودة جعلها محمولة على لغة بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة ، وصرح بأنه لا يجيز قراءة عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء: (إنَّ هذين لساحران)؛ لأنها خلاف المصحف، واستحسن قراءة (إنْ هذان لساحران) بتخفيف (إنْ) ((لأنها قراءة إمامين هما : عاصم والخليل)) ؛ محتجًّا بأنَّه ((قد أُجمع على أنَّه لم يكن أحد أعلم بالنحو من الخليل))، بيد أنه ذهب إلى أن (إنْ) بمعنى (ما) النافية ، واللام بمعنى (إلاَّ) والتقدير: (ما هذان إلاَّ ساحران)، بدلالة قراءة أُبي فإنَّه قرأ: ما هذان إلا ساحران وروي عنه أنه قرأ: إنْ هذان إلاَّ ساحران[2].

وإذا ذكر الزجاج أنَّ في قراءة (إنَّ) بالتشديد ورفع (هذان) مشكلاً ، فإنَّ هناك من حلَّ هذا الإشكال بجعل اسم (إنَّ) الثقيلة ضمير الشأن ، والتقدير : إنَّه هذان ، أو إنَّ الأمر والشأن هذان لساحران [3].، وقد مر أنَّ سيبويه روى عن الخليل ((أنَّ ناسًا يقولون : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، فقال هذا على قوله : إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ)) [4]

المطلب الثاني : اجتماع (إنْ) و(لمَّا) إعرابهما في كتب النحو.

دخلت (إنِ) المخففة على الجملة الاسمية في القرآن الكريم في أربعة مواضع إقترن خبرها بـ(لما) وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود :111].

قرأ نافع وابن كثير بتخفيف (إنْ) و (لما) ، وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (إنَّ) وتخفيف (لما) ، وقرأ شعبة بتخفيف (إنْ) وتشديد (لمّا) ، وقرأ الباقون بتشديد (إنَّ) و (لمّا) [5].

وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : 32] ، قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وابن جنباز (لمَّا) بالتشديد وقرأها الباقون بالتخفيف[6].

---

(1) جامع البيان عن تأول آي القرآن :16/211-212 .

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه :3/ 294-296 .

(3) ينظر : المحرر في النحو 2/617-618 .

(4) كتاب سيبويه : 2/134 .

(5) ينظر : الحجة في القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي 4/386 ، وإعراب القراءات السبع وعللها ص 173-174، وغيث النفع في القراءات السبع ص 316 ,والتسهيل لقراءات التنزيل ص 234 .

(6) ينظر : غيث النفع ص 491 ، والتسهيل لقراءات التنزيل ص 442 .

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾] الزخرف: 35] . قرأ عاصم وحمزة وهشام بخلاف عنه وابن جنباز (لمَّا) بالتشديد ،وقرأها الباقون بتخفيف (لما) ، وهو الوجه الثاني لهشام[1].

وقوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق :4] قرأ عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر (لمّا) بالتشديد ، وقرأها الباقون بالتخفيف[2].

قال الخليل : ((وأمَّا (لمّا) فعلى معنيين ، أحدهما : من جمع (ما) و(لم) فجعاتْ (لمّا) بناءً واحدًا ، وثانيهما بمعنى (إلاّ) ... ومنهم من يقول : لا ، بل الألف في (لمَّا) أصلية والميم فيها في موضع العين ، وهو بوزن (فعَّل))) [3].

وجعل الزمخشري (إنْ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: 32] مخففة من الثقيلة [4] ، وقال : ((واللام الفارقة في نحو قوله : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق :4] ... وهي لازمة لخبر (إنْ) إذا خففت)) [5]

وذهب ابن الشجري إلى أنَّ (لمَّا) عند قراءتها بالتشديد تكون بعنى(إلاَّ) و(إن) نافية [6]،

وذكر ابن الخباز أنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة عند قراءة (لمَّا) بالتخفيف وعند قرءتها بالتشديد تكون بمعنى (إلاَّ) و(إن) نافية[7]

وقال المالقي : ((اعلم أنّ (لمَّا) المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أنْ تكون جازمة للفعل المضارع ...

الموضع الثاني :أنْ تكون بمعنى (إلاَّ) ، كقولك : إنْ ضربك لزيدٌ، أي : ما ضربك إلاّ زيدٌ ، فال الله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق :4] ، وفال تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود :111] ، وقال تعالى : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : 32] على قراءة من شدد الميم في جميعها ، وخفف (إنْ) ، وقد قرئ ذلك كله أيضًا بالتخفيف فيخرج عن هذا الباب ، وقد ردَّ بعض النحوين (لمَّا) من هذه الآيات إلى الموضع الأول (يعني جعل (لمّا) نافية جازمة) وأضمروا بعدها فعلاً ، فيكون من باب ما حذف منه الفعل

---

(1) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها ص402، وغيث النفع ص 492 .

(2) ينظر: مجاز الفرآن لأبي عبيدة ص 288، والحجة في القراءات السبع 397/6 ، وإعراب القراءات السبع وعللها ص 505،والتسهيل لقراءات التنزيل ص 591 .

(3) كتاب العين ص 884 .

(4) ينظر : المفصل في علم العربية ص 385 .

(5) المصدر نفسه ص 425 .

(6) ينظر: مالم ينشر من الأمالي الشجرية ضمن كتاب نصوص محققة: ص409.

(7) ينظر : الغرة المخفية 425/2 .

للعلم به ، والتقدير : يكن ... وأمّا قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس : 32] ... يصح تقدير (لمّا) بمعنى (إلاّ) على أنْ تكون (إنْ) نافية ... .

ويصح أنْ تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة ... و(لمَّا) على الباب قبل هذا (يعني : نافية جازمة) ويقدر بعدها فعل تقديره : (يترك) ، أو (يهمل) ... فإنْ خففت الميم من(لما) فللآيات إعراب آخر يطول ذكره)) [1]

يعني : أنَّ (لمَّا) عند قراءتها بالتشديد تكون بمعنى (إلاَّ) ، و(إنْ) نافية ، وعند قراءتها بالتخفيف تخرج عن كونها بمعنى(إلاَّ) وتكون (إنْ) مخففة من الثقيلة ، وقال : ((وأمَّا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود :111] فلا يصح تقدير(إلاَّ) في موضع (لمَّا) حتى يقدر بعد (إنْ) فعل ينتصب (كُلاًّ) به ، التقدير : وإنْ ترى كلاً أو شبه ذلك)) [2]

وكذلك جعل المرادي (إنْ) نافية ، و(لمَّا) بالتشديد بمعنى (إلاَّ) في سورة : يس ، والزخرف ، إلاَّ أنَّه جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة في سورة هود ، سواء قرئت (لما) مخففة أم مشددة ؛ لكون (إنْ) عملت النصب في (كلاًّ) [3]

وتبع ابن هشام المالقي والمرادي فجعل (إنْ) نافية عند قراءة (لمَّا) بالتشديد[4] إلاَّ في سورة هود فقال : أمَّا (إنْ) في سورة هود فإمَّا أنْ تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة و(لمَّا) نافية جازمة والتقدير : لمَّا يُوفَّوا أعمالهم ، أي : أنَّهم إلى الآن لم يُوفَّوها وسيوفَّونها ، أو أنْ تكون (إنْ) نافية و(كلاًّ) مفعولاً بإضمار (أرى) و(لمَّا) بمعنى (إلاَّ))) [5]

وذكر الدماميني أنَّ (إنْ) هنا تكون على أحد وجهين : إمَّا أنْ تكون مخففة من الثقيلة و(كُلاًّ) منصوبة بها ، وإمَّا أنْ تكون نافية و(كُلاًّ) مفعولاً بإضمار (أرى))) [6]

وجاء في تاج العروس : ((ومما يدل على أنَّ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) مع (إنِ) التي تكون جحدًا قول الله عز وجل : (إنْ كُلٌّ إلاّ كذَّب الرسل){ ص :14} وهي قراءة الأمصار ، قال الفراء : وهي في قراءة عبد الله (إنْ كُلٌّ لمَّا كذَّب الرسل) قال : والمعنى واحد)) [7]

وهذا لا إشكال فيه لرفع (كُلٌّ) في القراءة المتواترة وفي القراءة الشاذة ، كما أنّه لا إشكال فيه أيضًا عند جعل (إنْ) نافية ، وهذا ما اتفق عليه النحاة والمفسرون من دون الاحتجاج بالقراءة الشاذة، ولكن الإشكال عند نصب (كُلاًّ) كما هو حاصل في سورة هود ، ولهذا فإنِّي لم

---

(1) رصف المباني : ص 351-353 .

(2) المصدر نفسه: ص 352 -353 .

(3) الجنى الداني : ص 208 .

(4) ينظر : شرح شذور الذهب ص 258.

(5) مغني اللبيب : 281/1-282 .

(6) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب 101/1 .

(7) 33/ 250 .

أجد أحدًا من النحاة أو اللغويين أو المفسرين من ذهب إلى جعل (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) في هذه السورة ، إلاَّ بشرط جعل (كُلاًّ) منصوبة بـ(ليوفينهم) أو بفعل مضمر، إلاَّ أنَّ أحد الباحثين قام بدراسة (لمَّا)، وبعد أنْ عرض الإشكال الذي واجه النحاة في سورة هود ، أيَّد مذهب القائلين بأنَّ (لمَّا) هنا بمعنى (إلاَّ) ، مع تأييده لمن استبعد جعل (كلاًّ) منصوبة بـ(ليوفينهم) ثم أنهى بحثه بقوله : ((وهكذا نرى أنَّ النحويين وعلماء اللغة لا يقبلون أنْ تكون (لمَّا) في هذه القراءة بمعنى (إلاَّ) ؛ لآسباب تتطلبها صناعة النحو، وهي أنَّ (كلاًّ) جاءت منصوبة ، فقالوا : إنَّها منصوبة بـ(إنْ) ، فهي مخففة وليست النافية ، و(لمَّا) التي بمعنى (إلاَّ) لا تقع بعد (إنِ) المخففة .

والذي نراه أنَّ (لمَّا) هنا بعنى (إلاَّ) مستدلين على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود للآية نفسها فهو قد قرأها (وإنْ كلٌّ لمَّا ليوفينهم ربُّك أعمالهم) فأبدلت كامة (لمَّا) بكلمة (إلاَّ) ، وهذا يدل على أنَّ الكلمتين في معنى واحد ... وقد تبين أنَّ ابن مسعود يسوي بين (لمَّا) و(إلاَّ) في قراءته ، فكما أبدل (لمَّا) بـ(إلاَّ) نجده يفعل العكس من ذلك ، فيبدل (إلاَّ) بـ(لمَّأ) في آيتين كريمتين هما (إنْ كلٌّ إلاَّ كذب الرسل){ ص : 24} (وما منا إلاَّ له مقام معاوم) {الصافات : 164} قرأهما : إنْ كلٌّ لمَّا كذب الرسل ، وإنْ منأ لمَّا له مقام معلوم

إنَّ هذه القراءات المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير دليل على أنَّ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) في هذه الآية وفي الآيات القرآنية السابقة ، أمَّا إذا تعارض هذا المعنى مع صناعة النحو ، فمن الأفضل للنحاة أنْ يجدوا لهم مخرجًا ، لا أنْ يذهبوا إلى مخالفة القراءة وهي سنة متبعة)) [1]

لي على ما ذهب إليه الباحث الملاحظ الآتية :

1. وصف الباحث قراءة أُبَي وقراءات ابن مسعود بأنَّها قراءات متواترة وقد أثبت رأيه استنادًا إلى ذلك ، في حين أنَّها ليست من القراءات السبع ، ولا من القراءات العشر ، بل لا اختلاف بين النحاة والمفسرين وعلماء القراءات بأنها قراءات شاذة ، فيكون رأيه باطلاً من الأساس ؛ إذ القراءات الشاذة لا يصح أنْ يحتج بها لرد قضية نحوية ، بل القراءات المتواترة نفسها يكون من شروط قبولها أنْ تكون موافقة لقواعد اللغة العربية بوجه من الوجوه . جاء في غيث النفع : ((القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وساغ وجهها في العربية ، ووافقت خط المصحف ،... فالشاذ ما ليس بمتواتر ، وكل ما زاد الآن على القراءات العشر فهو غير متواتر... ولا تجوز القراءة بالشاذ ، والصحيح أنَّها ما وراء العشر... وأمَّا حكم القراءة بالشاذ ... اعلم أنَّ الذي استقرت عليه المذاهب وآراء العلماء أنَّه إنْ قرأ بالشواذ غير معتقد أنَّه قرآن ولا موهم أحدًا ذلك ... فلا كلام في جواز قراءتها ... وإنْ

(1) الاستثناء بـ(لمَّأ)، لمحمد حسين نجم ، مجلة آداب الرافدين ، العدد 23 لسنة 1992 م ص 274 –275

قرأها باعتقاد قرآنيتها أو بإيهام قرآنيتها حرم ذلك ... وأمَّا حكم الصلاة بالشاذ ... ومن صلى خلف من يقرأ بما يذكر من قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فليخرجْ وليتركْه ، فإنْ صلى خلفه أعاد ابدًا، وقال ابن الحاجب : ولا تجزئ بالشاذ ويعيد أبداً)) [1]

2. عيَّن الباحث أنْ تكون (لمَّا) في سورة هود بمعنى (إلاَّ) اعتمادًا على قراءة أُبي وابن مسعود ، التي كانت برفع (كلٌّ) ، وجعل (لمَّا) بمعنى(إلاَّ) في هذه القراءة لا إشكال فيها ، فالنحاة والمفسرون لم يمنعوا ذلك ؛ لأنَّ الإشكال في سورة (هود) لم يكن بجعل (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) ، بل كان في الجمع بين جعلها بهذا المعنى و(إنِ) التي تعينت أنْ تكون المخففة من الثقيلة لنصب (كلاًّ) ؛ ولهذا فإنَّ النحاة والمفسرين قد اتفقوا على جعلها بمعنى (إلاَّ) في سورة الزخرف ويس والطارق لجواز جعل (إنْ) نافية لرفع (كلٌّ) فيها .
3. بعد أنْ أوجب الباحث جعل (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) في سورة هود أحدث إشكالاً لغويًّا كبيرًا ؛ ذلك بعد أنِ استبعد نصب (كلاًّ) بالفعل (ليوفينهم) أو بفعل مضمر ؛ لأنَّ الجمع بين الحرف المشبه بالفعل (إنْ) أو (إنَّ) و(إلاَّ) لا يعد تركيبًا عربيًا ؛ فليس من العربية أنْ يقال مثلاً : إنَّ زيدًا إلاَّ شاعر ، ولكن يقال : ما زيدٌ إلاَّ شاعر ، وهو بعد أنِ اختلق هذا بنفسه تركه من دون حل ، ثم طلب من النحاة من باب التعجيز أنْ يحلوه ، وهذا أمر غريب ؛ لأنَّ الباحث هو الذي صنع هذا الإشكال وليس النحاة ؛ والمنطق يقتضي أنْ يحل الإشكال من صنعه ، كما إنَّ النحاة قد حلوه بصرف (لمَّا) عن معنى الاستثناء .

نلحظ بوضوح أنَّ الباحث بدلاً من أنْ يؤيد حل الإشكال المذكور بجعل (إنْ) مخففة من الثقيلة وبصرف (لمَّا) عن معنى الاستثناء ، أو بجعل (إنْ) نافية و(كلاًّ) منصوبة ب(ليوفينهم) راح يعززه ويقرُّه من جهة أنَّه عين أن تكون (لمَّا) في الآية بمعنى (إلاَّ) ، مع أنه منع أنْ تكون (كلاًّ) منصوبة بالفعل وهذا يعني أنها منصوبة بـ(إنْ) ، وهي لا تنصب إلاَّ إذا كانت مخففة من الثقيلة لا النافية ، ومن الممتنع معنًى ونحوًا ولغة الجمع بين الإثبات والاستثناء ، مستندًا في ذلك إلى قراءة من رفع (كلٌ) وقرأ : وإنْ كلٌّ لمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم ، وهذه القراءة ، كما بينا ،حتى لو كانت متواترة لما صح الاحتجاج بها ؛ لأنَّها جاءت برفع (كلٌّ) لا بنصبه ، فقد تبين أنه لا إشكال عند جعل (لمَّا) بعنى (إلاَّ) في قراءة من رفع ، وإنما الإشكال عند نصب (كلاًّ) ، وقد حل الأكثرية هذا الإشكال بصرف (لمَّا) عن معنى الاستثناء وجعل (كلاًّ) منصوبة بـ(إنِ) المخففة ، وحله الأقلية بجعل (إنْ) نافية و(كلاًّ) منصوبة بالفعل (ليوفينهم) أو بفعل مقدر ،

(1) غيث النفع في القراءات السبع ص 14-15 .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّه جعل قراءة من رفع ، وقراءة ابن مسعود من القراءات المتواترة ، في حين أنها من القراءات الشاذة ، والجدير بالذكر أنه صرَّح بشذوذها ، إذ أشار في الهامش إلى مصدرها ، فقد استخرجها من كتاب : مختصر شواذ القراءات .

أقول بعد هذا كله : أما كان الأجدر بالباحث أنْ يحل هذا الإشكال بقراءة المصحف والقراءة المتواترة ، بدلاً من أنْ يقره ويثبته بقراءات شاذة !؟ فلماذا نذهب إلى الإشكال والشذوذ ولا نذهب إلى الحل والتواتر !؟ وكيف يصح أنْ نصف هذه القراءات الشاذة بأنَّها سنة متبعة ، وهي التي تُركتْ وهجر المسلمون تلاوتها منذ أنْ جمع عثمان رضي الله عنه المسلمين على مصحف واحد لم تُثبتْ فيه إلاَّ القراءات المتواترة !؟ بل قراءة من رفع (كلٌّ) في سورة هود وقراءة ابن مسعود التي ذكرها الباحث لا يقرأ بها اليوم أحد من المسلين؛ إذ لا يجوز شرعًا تلاوتها وجعلها من القرآن .

وقد قال الباحث : ((وجوز أبو حيان أنْ تكون (لمَّا) في هذه الآية بمعنى (إلاَّ) ، واستشهد على ذلك بقراءة أُبَي (وإنْ كلٌّ لمَّا ليوفينهم) وقال : إنَّ هذه القراءة المتواترة حجة عليهم)) [1]

والمعروف أنه لم يجرؤ أحد من المفسرين أنْ يصف قراءة أُبَي هذه بأنَّها قراءة متواترة ؛ إذ لا اختلاف في شذوذها ، أمَّا قول أبي حيان : إنَّ هذه القراءة المتواترة ، يعني بها قراءة جمهور القراء رفع (كلٌّ) في سورة يس والطارق ، فقد قال ما نصه : ((كقراءة من قرأ (وإنْ كُلٌّ لمَّا جميع){يس :32}و**﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾**{الطارق : 4} 00 والقراءة المتواترة في قوله : (وإنْ كُلٌّ لمَّا) و **(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾** حجة عليهما)) [2]

والجدير بالذكر أنَّ أبا حيان استبعد أنْ تكون (لمَّا) في سورة هود بمعنى (إلاَّ) ، بل جعلها أداة جزم ، ، ولم يجعل (إنْ) نافية ، وإنَّما عدها مخففة من الثقيلة لأنه استبعد نصب (كلاًّ) بالفعل (ليوفينهم) أو بفعل مقدر [3]

إعرابهما في كتب التفسير:

قال الفراء في إعراب قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[هود :111]. ((وأما من جعل (لمَّا) بمنزلة (إلاَّ) فإنه وجه لا نعرفه)) [4] لكنَّه جعل قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ

(1) الاستثناء ب(إلاَّ) ص 274 .
(2) البحر المحيط 349/5
(3) ينظر : المصدر نفسه 349/5 .
(4) معاني القرآن 1/ 343 .

لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق :4] بمعنى: ((ما كل نفس إلاّ عليها حافظ)) [1]، وقال أيضًا في إعراب الآية في سورة هود: ((وأما الذين خففوا (إنْ) فإنهم نصبوا (كُلاً) بـ (ليوفينهم) وقالوا: كأنَّا قلنا: وإنْ ليوفينهم كُلاً ، وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعتَ (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، ولا يصلح أنْ تقول : إن زيدًا لأضربُ ، فهذا خطأ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلاَّ أضربُ ، فهذا خطأ في (إلاَّ) وفي اللام)) [2].

نستنتج من كلام الفراء أنه منع جعل (إنْ) نافية و(لمّا) بمعنى (إلاّ) ؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين معنى النفي في (إنْ) ونصب (كُلاً) إلا بالتأويل الذي نسبه إلى من لم يعرفنا بهم وبيَّن أنه وجه غير مقبول .

فقد تبيَّن أنَّ الفراء منع جعل (إنْ) نافية لنصب (كُلاً)، وهذا يعني أنَّه عين جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة ، وإبعاد اللام من جعلها بمعنى (إلاَّ) .

وجعل ابن قتيبة (إنْ) نافية في قول الله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق :4] [3].

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾] الزخرف : 35] يقول الطبري: ((يقول تعالى ذكره : وما كل هذه الأشياء .... إلا متاع)) [4].

فالطبري من أتباع مذهب النفي والاستثناء وفسر هذه الآية في ضوء ذلك . إلاَّ أنَّه قال في سورة هود: ((وقال آخرون : معنى ذلك إذا قرئ كذلك (يعني بتشديد (إنَّ) و (لمّا) : وإنَّ كُلاً إلا ليوفينهم ، كما يقول القائل : وبالله إلا قمت عنا ، ووجدت عامة أهل العلم بالعربية ينكرون هذا القول ويأبون أن يكون جائزًا توجيه (لمّا) إلى معنى (إلاَّ) إلا في اليمين خاصة ، وقالوا لو جاز أن يكون ذلك بمعنى (إلاَّ) جاز أن يقال قام القوم لمّا أخاك ، بمعنى: إلاَّ أخاك، ودخولها في كل موضع صلح دخول (إلاَّ) فيه ، وأنا أرى أنَّ ذلك فاسد من وجه هو أبيَن مما قاله الذين حكينا قولهم من أهل العربية في فساده ، وهو أنَّ (إنْ) إثبات للشيء وتحقيق له، و (إلاَّ) تحقيق أيضًا ، وإنما تدخل (إلاَّ) نقضًا لجحد قد تقدمها ، فإذا كان ذلك معناها فواجب أن تكون عند متأولها التأويل الذي ذكرنا عنه أن تكون (إنْ) بمعنى الجحد عنده ، حتى تكون (إلاَّ) نقضًا لها، وذلك ، إنْ قاله قائل ، قولٌ لا يخفى جهل قائله ، اللهم إلا أنْ يخفف قارئ (إنَّ) فيجعلها بمعنى

---

(1) المصدر نفسه 3/ 143 .

(2) معاني القرآن 344/1 .

(3) تأويل مشكل القرآن ص 552 .

(4) جامع البيان عن تأويل آي القرآن 25/ 85 .

(إنِ) التي تكون بمعنى الجحد ، وإنْ فعل ذلك فسدت قراءته ذلك ، كذلك أيضًا من وجه آخر ، وهو أنْ يصير حينئذٍ ناصبًا لـ (كُلاًّ) بقوله (ليوفينهم) وليس في العربية أن ينصب ما بعد (إلاَّ) من الفعل ، الاسم الذي قبلها ، لا تقول العرب : ما زيدًا إلاَّ ضربتُ ، فيفسد ذلك إذا قرئ كذلك من هذا الوجه إلا أنْ يرفع رافع (كل) فيخالف بقراءته ذلك ، كذلك قراءه القراء وخط مصاحف المسلمين))[1].

فورود (إنِ) المخففة عاملة ناصبة ، دليل على أنَّها مخففة من الثقيلة وليست نافية ، لإنَّ (إنِ) النافية لا تنصب اسمها ، وقد أوضح الطبري هذه الحقيقة في سورة هود على الرغم من أنَّه من اتباع المذهب الذي نسب إلىالكوفيين .

وقال الزجّاج : " إنَّ (لمّا) بالتشديد تأتي بمعنى (إلاَّ) في موضعين ، أحدهما كالآيات السابقة ، والآخر في باب القسم ، يقال)): سألتك لمّا فعلت ، بمعنى : إلاَّ فعلت))" [2]. وقد جعل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الزخرف : 35] بمعنى :((وما ذلك إلاَّ متاع الحياة الدنيا)) [3]، وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس : 32] ، قال : ((من قرأ (لما) بالتخفيف فـ(ما) زائدة مؤكدة واللام بمعنى (إلاَّ)، والمعنى: وما كلٌّ إلاَّ جميع لدينا محضرون))[4]، وكذلك جعلها بهذا المعنى عند قراءة (لمّا) بالتشديد .

فالزجّاج، فيما تقدم ، قد تبنى مذهب النفي والاستثناء، إلا أنه في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: 111] قال بمذهب الإثبات والتزكيد ، فصرّح بأنَّ(((إنْ) في قراءة التخفيف تكون مشبهة بالفعل ، فإذا حذف منها التشديد بقيت عاملة))[5] ".

ونقل النحّاس هذين المذهبين عند إعراب (إنْ) و (لما) في سورة يس والزخرف والطارق[6]، والذي سوغ له ذلك رفع (كلٌّ) في هذه المواضع الثلاثة ، إلاَّ أنَّه عيَّن الأخذ بمذهب الإثبات في سورة هود لنصب (كُلاًّ) ؛ لامتناع القول بمذهب النفي حتى نسب إلى الكسائي أنَّه أنكر أنْ تخفف (إنْ) وتعمل ونسب إليه أنه قال :"((ما أدري على أي شيء قرأ (وإنْ كلاً))) مع العلم أن هذه القراءة متواترة .

---

(1) جامع البيان 12/148-149 .

(2) معاني القرآن وإعرابه 5/239 .

(3) المصدر نفسه 4/313 .

(4) المصدر نفسه 4/215 .

(5) المصدر نفسه 3/ 66-67 .

(6) إعراب القرآن ص 820 ، 946 ، 1303 .

ثم نسب إلى الفراء أنه جعل نصب(كلاًّ) بالفعل(ليوفينهم) ثم رد عليه بقوله:((وهذا من كثير الغلط، لايجوز عند أحد: زيدًا لأضربنه))[1].

وقد تبين أنَّ الفراء لم يقل بهذا، بل هو قول نسبه إلى غيره ورد عليهم هذا القول ووصفه بقوله:((وهو وجه لاأشتهيه)) وبقوله:((فهذا خطأ)) [2].

وذكر مكي بن أبي طالب القيسي في المواضع التي وردت فيها(كلٌّ) مرفوعة أنَّ من قرأ (لما) بالتخفيف جعل(إنْ) مخففة من الثقيلة ، ولام(لما) للفرق بين(إنِ) المخففة و(إنِ) النافية، ومن قرأ (لمّا) بالتشديد جعل(لمَّا) بمعنى(إلاَّ) ، و(إنْ) نافية بمعنى(ما)، وفي سورة هود عيَّن أن تكون(إنْ) مخففة من الثقيلة ، ومنع أنْ تكون(لمَّا) بالتشديد بمعنى(إلاَّ) لنصب(كلاًّ)، إلا أنه عيَّن أن تكون بهذا المعنى في حالة رفع (كلٌّ) في قراءة شاذة[3].

والواحدي النيسابوري مع أنَّه تبنى مذهب النفي في سورة الزخرف والطارق، حتى إنَّه لم يشر إلى مذهب البصريين[4]نجده يتبنى مذهب الإثبات في سورة هود، وينقل عن سيبويه قوله :إنَّ العرب يخففون(إنْ) ويعملونها[5].

وذكر الزمخشري ما ذكره مكي، أنَّه إذا قُرئت(لما) بالتخفيف تُعرب(ما) صلة، أي زائدة، واللام لام الفرق والتوكيد، و(إنْ) مخففة من الثقيلة، وإذا قُرئت(لمَّا) بالتشديد جُعلت بمعنى(إلاَّ) و(إنْ) نافية بمعنى (ما) ، وطبق هذه القاعدة في سورة يس والزخرف والطارق[6]، إلا أنَّه تخلى عنها في سورة هود[7].

وقد تبع أبو البركات بن الأنباري[8]، والرازي [9]، والبيضاوي [10] ، وإبن جزي الكلبي[11]، والقمي النيسابوري [12] الطريقة التي اتبعها القيسي والزمخشري.

وكذلك ذهب ابن عطية إلى أنَّ (لمَّا) عند قراءتها بالتشديد تكون بمعنى (إلاَّ) و(إنْ) نافية بمعنى(ما) ، ذكر هذا في سورة يس والزخرف والطارق [1]. بيد أنَّه أنكر أن تكون (لمَّا)

---

(1) المصدر نفسه ص433.

(2) معاني القرآن: 1 / 344.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/415-416 .

(4) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 4 / 72، 464-465.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 592.

(6) ينظر: الكشاف: 4 / 13-14، 243، 721.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 416.

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 29، 294، 353-354، 507.

(9) ينظر : مفاتيح الغيب 271/9 ، 405/6 .

(10) ينظر : أنوار التنزيل 267/4 ، 91/5 ، 303/5 ، 150/3 .

(11) ينظر التسهيل لعلوم التنزيل: 2 / 211.

(12) ينظر : غرائب القرآن 480/6 .

بالتشديد بمعنى(إلاَّ) في سورة هود ؛ لأنه يمتنع أن تكون(إنْ) نافية بمعنى(ما) ، بل نسب إلى أبي علي النحوي أنه قال: إنَّ القول بجعل (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) قول ضعيف ؛ لأنَّها لا تكون بهذا المعنى إلاَّ في القسم[2].

وكذلك أشار العكبري في سورة الطارق إلى أنَّ (إنْ) تعرب مخففة من الثقيلة عند قراءة (لما) بالتخفيف، وتعرب نافية عند قراءة (لمّا) بالتشديد، بعد جعلها بمعنى (إلاَّ)[3]، إلاَّ أنَّه عيَّن أنْ تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة في سورة هود ، سواء قُرئت (لما) بالتخفيف أم بالتشديد ؛ ذلك لنصب (كلاًّ) وقال: ((ويُقرأ (إنْ) بتخفيف النون و(كلٌّ) بالرفع وفيه وجهان، أحدهما: أنها المخففة، واسمها محذوف، و(كل) وخبرها خبر(إنْ)، وعلى هذا تكون(لما) نكرة بمعنى : خلق أو جمع، والثاني أنَّ (إنْ) بمعنى(ما) و(لمَّا) بمعنى (إلاَّ)، أي ماكلٌّ إلاَّ ليوفينهم، وقد قرئ به شاذًّا، ومن شدد فهو على ما تقدم، ولا يجوز أنْ تكون (لمَّا) بالتشديد حرف جزم، ولا (حينًا) لفساد المعنى))[4].

وما ذكره الزجاج ، ذكره ابن الجوزي[5].

وقال أبو حيان الأندلسي في سورة الطارق:((وقرأ الجمهور(إنْ) خفيفة ..... فهي عند البصريين مخففة من الثقيلة ..... وعند الكوفيين (إنْ) نافية، واللام بمعنى(إلاَّ) ..... وقرأ(لمَّا) مشددة، وهي بمعنى(إلاَّ) .... فعلى هذه القراءة يتعين أنْ تكون نافية، أي: ماكلُّ نفس إلاَّ عليها حافظ)) [6]. وقال في سورة يس: ((ومن خفف (لما) جعل (إنْ) المخففة من الثقيلة..... وهذا على مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فـ(إنْ) عندهم نافية واللام بمعنى(إلاَّ))) [7]وبمثل هذا قال في سورة الزخرف[8]، إلا أنَّه في سورة هود استبعد أنْ تكون(لمَّا) بالتشديد بمعنى(إلاَّ) فقال : ((وإنما يبطل هذا الوجه ؛ لأنَّه ليس موضع دخول (إلاّ)، لو قلت : إنَّ زيدًا لأضربنه ، لم يكن تركيبًا عربيًا)) ، وذكر لها تأويلات أخرى إلاَّ أنَّه وصفها جميعًا بأنها ضعيفة. فقال:((وهذه كلها

(1) ينظر المحرر ألوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 4 / 452، 5 / 54، 465.
(2) ينظر المحرر الوجيز: 3 / 210-211.
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 2 / 498.
(4) المصدر نفسه: 2 / 44.
(5) ينظر زاد المسير في علم التفسير: 42 / 126، 6 / 279، 7 / 135، 8 / 240.
(6) البحر المحيط: 8 / 638.
(7) المصدر نفسه : 7 / 442.
(8) المصدر نفسه: 8 / 22.

تخريجات ضعيفة تنزه القرآن عنها وكنتُ قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية، وهو أنَّ (لمَّا) هذه هي(لمَّا) الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه))[1].

وقد مر أنَّ المرادي وابن هشام والعكبري نقلوا هذا الوجه واستبعده الأخير [2]،

وماقاله أبو حيان الأندلسي قاله السمين الحلبي بصفة أكثر تفصيلا، فقد أوجب جعل(إنْ) نافية و(لمَّا) بالتشديد بمعنى (إلاَّ) في السور التي وردت فيها (كلٌّ) مرفوعة[3]، إلا أنه في سورة هود التي وردت فيها(كلاًّ) منصوبة، عيَّن فيها أن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، ولم يجز أن تكون (لمَّا) بالتشديد بمعنى (إلاَّ)، وعدد لها أوجهًا أخرى كثيرة غير وجه الاستثناء نقلها عن أئمة النحاة ، كالفراء والقيسي وأبي البركات بن الأنباري وأبي حيان الأندلسي ، نجملها فيما يأتي:

الأول: قول الفراء وجماعة من نحاة البصرة والكوفة، أن الأصل(لَمِنْ ما) بكسر الميم على أنَّها(مِنِ) الجارة، دخلت على(ما) الموصولة، أو النكرة الموصوفة والتقدير: لَمِنَ الذين ليوفينهم، أو لَمِنْ خلقٍ ليوفينهم، فلمَّا اجتمعت النون ساكنة قبل ميم(ما) وجب إدغامها فيها فقلبت ميمًا وأُدغمت فصار في اللغة ثلاثة أمثال، فخففت الكلمة بحذف إحداها، وهي الميم المكسورة.

وهذا هو الوجه الذي أميل إليه ؛ لآنَّ (لما) مشددة كانت أم مخففة لا تخلو من أنْ تكون مركبة من لام التوكيد ، و(ما) الموصولة التي تفيد معنى العموم .

الثاني: وهو أن يكون الأصل،(لمَنْ ما) بفتح ميم (من) على أنَّها موصولة أو نكرة موصوفة، و(ما) بعدها مزيدة، فقُلبت النون ميمًا وأُدغمت في الميم بعدها، فاجتمع ثلاث ميمات، فحذفت الوسط منهن وهي المبدلة من النون، فقيل (لمَّا).

الثالث: أن أصلها (لما) بالتخفيف ثم شُددت.

الرابع: أن أصلها (لمَّا) بالتنوين، ثم بني منه اسم على وزن(فعلى)، فإنْ جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها للإلحاق صرفتها وذلك كما قالوا: تترى، بالتنوين وعدمه، وهو مأخوذ من قولك: لممته، أي: جمعته، والتقدير: وانْ كلاًّ جميعا ليوفينهم ، ويدل على ذلك قراءة مَن قرأ (لمَّا) بالتنوين.

---

(1) المصدر نفسه: 5 / 349.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 2 / 44.

(3) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 9 / 265، 586، 10 / 752 ، وكذلك وجدنا الآلوسي اوجب أنْ تكون (لمَّا) بقراءة التشديد بمعنى (إلاَّ) و(إنْ) نافية لرفع (كلٌّ) في سورة يس والزخرف والطارق ، لكنه في سورة هود أوجب صرف (لمَّا) بالتشديد عن معنى الإستثناء ، لإمكان جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة لا نافية . ليصح التركيب . ينظر : 7/12 ، 80/13 ، 307/15 ، 343/6 .

الخامس: أن أصلها(لمَّا) بالتنوين أيضًا ، ثم أبدل التنوين ألفًا وقفًا، ثم جرى الوصل مجرى الوقف.

السادس: أن (لمَّا) زائدة.

وذكر أن الذين ذهبوا إلى أن (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) استندوا إلى نص الخليل وسيبويه من أنَّ العرب قد يقولون: سألتك بالله لمَّا فعلتَ، أي: إلاَّ فعلتَ. وقد أنكر الفراء وأبو عبيد[1] ورود (لمَّا) بمعنى(إلاَّ): فقد ((قال أبو عبيد: أمَّا من شدد(لمَّا) بتأويل (إلاَّ) فلم نجد هذا في كلام العرب ، ومن قال هذا لزمه أن يقول: قام القوم لمَّا أخاك، يريد: إلاَّ أخاك، وهذا غير موجود، وقال الفراء: وأمَّا من جعل(لمَّا) بمنزلة (إلاَّ) فهو وجه لا نعرفه ، وقد قالت العرب في اليمين : بالله لمَّا قمتَ عنَّا، وإلاَّ قمتَ عنا، فأمَّا في الاستثناء فلم تقله في شعر ولا في غيره، ألا ترى أنَّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لمَّا زيدًا. فأبو عبيد أنكر مجئ (لمَّا) ، والفرَّاء جوَّز ذلك في القسم ، وتبعه الفارسي ، ونسب إليه قوله : وإنَّمَّا ساغ : نشدتكَ الله إلاَّ فعلتَ ولمَّا فعلتَ ؛ لأن معناه الطلب، فكأنَّه قال: ما أطلب منك إلاَّ فعلكَ، وليس في الآية معنى الطلب)) [2]، وماجاء في الدر المصون جاء بنصه في اللباب[3].

فإجماع النحاة، بصريين وكوفيين، على أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة في سورة هود، مع إنكارهم أن تكون(لما) مخففة أو مثقلة بمعنى(إلاَّ) في هذه السورة ، دليل دامغ على بطلان مذهب النفي والاستثناء في باقي السور ، بل مَن تبنى هذا المذهب قد أدركوا بأنفسهم وشعروا بعدم صحة ما ذهبوا إليه؛ والدليل على ذلك أنهم حاولوا عاجزين الجمع بين نصب (كُلاًّ)، وعدِّ (إنْ) نافية بمعنى(ما) ؛ ذلك بجعل (كلاًّ) منصوبة بفعل مضمر ، تقديره : وإنْ أرى ، أو وإنْ أعلم ، وهذا التأويل نقله ابن الحاجب ، ثم استبعده[4]

جاء في الدر المصون وفي اللباب ما نصه: ((السابع: أنَّ (إنْ) نافية بمنزلة (ما)، و(لمَّا) بمعنى(إلا) ... واعتُرِض على هذا الوجه بأنَّ (إنِ) النافية لا تنصب الاسم بعدها، وهذا

---

(1) أبو عبيد: هو القاسم بن سلاَّم، بتشديد اللام ، أخذ عن الكسائي وأخذ عنه البغوي، له غريب الحديث وكتاب الأمثال، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن ، تُوفّي سنة 223هـ أو 224هـ ، ينظر : بغية الوعاة 2/211-212 ، والأعلام للزركلي:5 / 176.

(2) الدر المصون: 6 / 401-407.

(3) ينظر اللباب: 10 / 578-582.

(4) الأمالى النحوية 1/67 -68 .

اسم منصوب بعدها، وأجاب بعضهم عن ذلك بأنَّ (كلاًّ) منصوب بإضمار فعل، فقدره قوم، منهم ، أبو عمرو بن الحاجب: وإن أرى كُلاً، وإن أعلم، ونحوه))[1] . ولايخفى تكلف هذا التأويل.

والبصريون قد تمسكوا بهذه الحجة للردّ على الكوفيين فقد قال المرادي: ((ومن أحكام (إنَّ) أنَّها قد تخفف خلافًا للكوفيين فـ(إنِ) المخففة عندهم نافية ... ويُبطِلُ قولهم أنَّ من العرب مَن يُعملها بعد التخفيف... فيقول إنْ عمرًا لَمنطلقٌ، حكاه سيبويه))[2]، وقال ابن هشام: ((وتخفف فتعمل قليلاً، وتُهملُ كثيرًا ،وعن الكوفيين أنَّها لا تُخفف، وأنَّه إذا قيل : إنْ زيدٌ لمنطلقٌ ، فـ(إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلاَّ)، ويردُّه أنَّ منهم مَنْ يُعملها مع التخفيف ، حكى سيبويه: إنْ عمْرًا لَمنطلقٌ، وقرأ الحرميَّان (وإنْ كُلاً لمَّا لَيُوفِّينَّهم){هود:111}[3].

المبحث الثالث : مآخذ القول بالنفي والاستثناء وأدلة بطلانه

جَعْلُ (إنْ) مثبتة تفيد التوكيد، وكذلك اللام التي لزمتها هو المذهب الصحيح، أمَّا جَعْلُ(إنْ) نافية بمعنى(ما)، واللام بمعنى(إلاَّ) فمذهب ضعيف من عدة وجوه نجملها فيما يأتي:

1-قال ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى:﴿وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ ﴿يوسف:91﴾، ((ذكر الفَّراء في معنى(إنْ) قولين : أحدهما،وقد كنا خاطئين، والثاني، وما كنا خاطئين)) [4]. وبمثل هذا قال في قوله تعالى:﴿إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿الشعراء:97﴾، ((قال الفراء: لقد كنا في ضلال مبين، وقال الزجاج: ما كنا إلاَّ في ضلال مبين)) [5] . وفي قوله تعالى:﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ ﴿يوسف:3﴾، قال:((في(إنْ) قولان: أحدهما، أنها بمعنى(قد)، والثاني أنها بمعنى(ما) النافية))[6]. ومع أنَّ ابن الجوزي قد تبنى المذهب الذي نسب إلى الكوفيين ، فقد جعل(إنْ) في

---

(1) الدر المصون: 6 / 407. اللباب: 10 / 582 ، في أثناء نقلي النصوص من مصادرها ومراجعها ، وجدتُ كتاب : (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للسمين الحلبي (ت:754هـ) ، الذي يقع في أحد عشر مجلدًا ، قد أفرغه جميعه ابن عادل الدمشقي (ت:بعد 880هـ) ، في كتابه الذي سمَّاه : (اللباب في علوم الكتاب)، الذي يقع في عشرين مجلدًا، فقد نقله في مصنفه هذا نصًّا ، من دون تصرف غالبًا ، وبتصرف قليل أحيانًا، ومن دون أن ينسبه إليه، والجدير بالذكر أنَّ محقِّقي كتاب : اللباب، لم يشيرا إلى هذه القضية، هذا ما وجدتُه في هذا البحث، وفي باقي بحوثي التي تتعلَّق بالنحو القرآني.

(2) الجنى الداني ص 394-395.

(3) مغني اللبيب 37/1، وقد مر تخريج هذه القراءة .

(4) زاد المسير: 4 / 217.

(5) المصدر نفسه: 6 / 45.

(6) المصدر نفسه: 5 / 342.

الآية الأخيرة بمعنى(قد) أو(لقد)، و(قد) في هذه الآيات حرف تحقيق، والتحقيق يفيد التوكيد، وهو معنى مناقض لما نسب إلى الفراء وإلى الكوفيين، وموافق للمذهب الذي نسب إلىالبصريين.

ونسب كلٌّ من الرضي[1]، وأبي حيان الأندلسي[2]، إلى الكسائي أنه قال : إنَّ(إنْ) إنْ دخلت على الأسماء كانت مخففة من الثقيلة كما قال البصريون، وإنْ دخلت على الأفعال كانت نافية بمعنى(ما). ونسب أبو حيان إلى الفراء أنه قال : ((إنَّ(إنْ) بمنزلة(قد) إلاَّ أنَّ (قد) تختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل على الأسماء والأفعال)) [3].

وفي إعراب قوله تعالى:﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ﴾ ﴿البقرة:198﴾، نُسب إلى الكسائي أنَّه جعل(إنْ) بمعنى(قد) واللام زائدة للتوكيد[4]. و(قد) عند دخولها على الفعل الماضي تفيد التحقيق، فهي كما قال الزركشي:(((قد) حرف تحقيق وهو بمعنى التأكيد)) [5].

فَجَعْلُ(إن) بمعنى(قد) كما نسب إلى الكسائي وتلميذه يؤيد صحة المذهب الذي نسب إلىالبصريين، ويجعل الشك يحوم حول المذهب الذي نسب إلى الكوفيين.

2-إنَّ القول بأنَّ اللام بمعنى(إلاَّ) قول ضعيف من جهة أنَّ وقوع اللام بمعنى(إلاَّ) لا يشهد له سماع ولاقياس[6]. لذلك قال السيرافي:((إنَّا لانعلم اللام تستعمل بمعنى (إلاَّ) ، وإلاَّ جاز أنْ نقول: جاء القوم لزيدًا، بمعنى إلاَّ زيدًا))[7].

3-ورد في اللغة استغناء (إنِ)المخففة عن اللام نحو قولنا: إنْ زيدٌ لن يخرجَ، وقول الشاعر:

إنِ الحقُّ لايَخفى على ذي بصيرةٍ وإنْ هو لم يَعْدَمْ خِلافَ مُعانِدِ

وقول الطرماح: الحكم بن حكيم:

أنا ابنُ أُباةِ الضَيمِ مِن آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كِرامَ المعادنِ[8]

---

(1) ينظر شرح الرضي على الكافية: 4 / 367.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 151.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) ينظر البحر المحيط: 2 / 161، والدر المصون: 2 / 334.

(5) البرهان في علوم القرآن: ص566 .

(6) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1 / 104.

(7) ينظر: كتاب سيبويه, 152/3(تعليقة المحقق) في الهامش ، وينظر: شرح المفصل لأبن يعيش549/4، وشرح الرضي على الكافية368/4.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 124/2-125، وحاشية الصبان على شرح الاشموني451/1، والبيت الأول لايُعرف قائلة، والطرماح : هو حكيم بن الحكم، شاعر إسلامي توفي 125هـ, ، ينظر : ديوانه ص 512، والأعلام للزركلي 225/3 .

فلو كانت اللام بمعنى(إلاَّ) لما جاز الاستغناء عنها، لأنَّ الاستثناء معنى أساسي بحذفه ينقلب الإثبات إلى نفي، بخلاف لام التوكيد، فهي لتوكيد المثبت، بحذفها لا يتغير أصل المعنى؛ لذلك جاز الاستغناء عنها.

4-في إعراب قوله تعالى:﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ ﴿الانعام:156﴾

قال أبو حيان:((و (عَن دِرَاسَتِهِمْ﴾ متعلق بقوله تعالى﴿لَغَافِلِينَ﴾ وهذا يدل على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم أنَّ اللام بمعنى(إلاَّ) ؛ ولا يجوز عمل ما بعد(إلاَّ) فيما قبلها ، وكذلك اللام التي بمعناها)) [1] ، وهذا ما ينطبق أيضًا على قوله تعالى :﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾{يونس : 29} .

5-من الأدلة الأُخرى على أنَّ (إنْ) لا تصح أن تكون نافية بمعنى(ما) في الشواهد القرآنية التي تقدم ذكرها، ورودها عاملة في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ ﴿هود:111﴾ بتخفيف(إنْ) ، فقد مر تفصيل ذلك في المطلب الثاني من المبحث الثاني ، حتى إنَّ الفراء والكوفيين ومن تبنوا مذهبهم أجمعو على أنَّ (إنْ) في هذه الآية هي مخففة من الثقيلة. واستبعدوا جميعًا جَعْلَ (لمّا) بالتشديد بمعنى(إلاَّ). فإذا ثبت بالإجماع أنَّ (إنْ) في سورة هود لا يصح أنْ تكون نافية بمعنى(ما) يثبت تلقائيًا أنها ليست بهذا المعنى في الشواهد الأخرى .

الخاتمة ونتائج البحث

نختتم هذا البحث بذكر أهمّ نتائجه ، نجملها فيما يأتي :

1. ذهب البصريون الى أنَّ (إنِ) المخففة المكسورة مهملة في الأغلب ، وإذا وردتْ عاملة، عملتْ في اسم ظاهر لا في اسم مضمر ، إلاَّ أنَّ أبا علي النحوي، ومكي بن أبي طالب القيسي، وأبا البركات بن الأنباري، والزمخشري، والعكبري، ذكروا أن اسم (إنْ) محذوف تقديره ضمير القصة أو الشأن أو الحديث أو الضمير العائد إلى اسم الفعل الناسخ , شاع هذا في كتب قراءات القرآن، وإعرابه، وتفسيره، وهو خلاف ما استقر عند النحاة وشاع في كتب النحو. وقد ردَّ عليهم أبو حيَّان الأندلسي في تفسيره: البحرالمحيط.
2. تبنَّى جمهور المفسرين المذهب الذي نسب إلى الكوفيين في المواضع التي اقترنت فيها(إنْ) بـ (لمَّا) المشددة. إلاَّ في موضع واحد, هو موضع ورودها عاملة في سورة هود.
3. شاع في كتب النحو أنَّ جَعْلَ (إنْ) في نحو قول الله تعالى : **(وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ)**{ البقرة : 143} مخففة من الثقيلة ولام (لكبيرة) لام الفرق والتوكيد ، هو

(1) البحر المحيط: 4 / 331.

مذهب البصريين ، وجعل(إنْ) نافية واللام بمعنى(إلاَّ) هو مذهب الكوفيين ، وقد تبين أنَّ كليهما قد قال بهذين القولين ؛ لذا لا يصح قصر أحدهما على إحدى المدرستين من دون الأخرى ؛ ومن أجل ذلك استبدلنا مصطلح الإثبات والتوكيد بالمذهب البصري، ومصطلح النفي والإستثناء بالمذهب الكوفي .

4. تبين أنَّ الصحيح مذهب الإثبات والتوكيد ، أمَّا مذهب النفي والإستثناء فباطل من سبعة أوجه ، وهي بإيجاز :

الأول : جعل (إنْ) بمعنى (قد) من لدن كوفيين وبصريين دليل على أنّها بمعنى الإثبات لا بمعنى النفي .

الثاني : وقوع اللام بمعنى (إلاّ) لا يشهد له سماع ولا قياس .

الثالث : ورود (إنِ) المخففة من الثقيلة في اللغة وقد استغنت عن اللام ؛ فلو كانت بمعنى (إلاَّ) لما جاز الاستغناء عنها .

الرابع : تعلق ما بعد اللام بما قبلها تعلق العامل بالمعمول في شواهد قرآنية ؛ وهذا ممتنع عند جعل اللام بمعنى (إلاَّ) .

الخامس : ورود (إنْ) عاملة في اسمها في اللغة والقرآن دليل على أنّها المخففة من الثقيلة ؛ لأنّ النافية لا تعمل .

السادس : لو كانت اللام بمعنى (إلاَّ) فما الفرق إذن بينهما من حيث المعنى والاستعمال في القرآن الكريم ؟

السابع : لو كانت (لمَّا) المشددة بمعنى (إلاَّ) لما جاز تخفيفها ؛ كما لم يجز تخفيف (إلاَّ) .

5. بعد دراسة (أنِ) المخففة المفتوحة الهمزة ، و(إنِ) المخففة المكسورة الهمزة ، تبيَّن أنَّ النحاة فرَّقوا بينهما في أُمور ، نجملها فيما يأتي :

الأمر الأوَّل: (أنِ) المفتوحة لا تدخل إلاَّ على الجملة الاسمية ، أمَّا المكسورة فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء .

الثاني: (أنِ) المفتوحة عاملة ، والمكسورة مهملة في الأغلب .

الثالث: لابدَّ لـ(أنِ) المفتوحة من اسم منصوب بها ، ولا يكون هذا الاسم إلاَّ ضميرًا محذوفًا ، مقدَّرًا ، يسمَّى بضمير الشأن ، أمَّا المكسورة فلا يُقدَّر لها هذا الضمير ؛ لأنَّها مهمَلة وإنْ عملتْ ، عملتْ في اسم ظاهر لا في ضمير مقدَّر .

الرابع. (أنِ) المفتوحة حرف مصدري أي : تُؤوَّل هي وما دخلت عليه بمصدر ، وليس كذلك المكسورة .

والخامس (أنِ) المفتوحة تُعَدُّ من الموصولات الحرفية ، أي : استعملت أداة يُتَوصَّلُ بها لجعل الجملة تقع في المواقع التي لا يصحُّ أن تقع فيها إلاَّ باستعمالها ، أمَّا المكسورة فقد استعملت مؤكِّدة للجملة الاسميَّة والفعلية .

6. وردت (إنْ) في القرآن الكريم مثبتة مؤكِّدة في تسعة وعشرين موضعًا ، وردت مخففة من الثقيلة في موضع واحد، وهي الواردة في سورة هود ، ووردت خفيفة بأصل وضعها، وقد استعملها العرب لتوكيد الجملة الاسمية والفعلية ، وفيما يأتي هذه المواضع ، التسعة والعشرون .

ت	نص الآيــة	رقم الآيــة	إسم السورة
مواضع دخولها على الجملة الاسمية			
1	﴿وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾	111	هود
2	﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	32	يس
3	﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	35	الزخرف
4	﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	4	الطارق
5	﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	63	طه
مواضع دخولها على الفعل الماضي			
1	﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾	143	البقرة
2	﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ﴾	198	البقرة
3	﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾	164	آل عمران
4	﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾	156	الأنعام
5	﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	102	الأعراف
6	﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾	29	يونس
7	﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾	3	يوسف
8	﴿وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾	91	يوسف
9	﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾(الكسائي	46	إبراهيم
10	﴿وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾	78	الحجر
11	﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾	73	الإسراء
12	﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ﴾	76	الإسراء
13	﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾	108	الإسراء

ت	نص الآيــة	رقم الآيــة	إسم السـورة
14	﴿وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾	30	المؤمنون
15	﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾	42	الفرقان
16	﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	97	الشعراء
17	﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾	10	القصص
18	﴿وَإِن كَـانُوا مِـن قَبْـلِ أَن يُنَـزَّلَ عَلَـيْهِم مِّـن قَبْلِـهِ لَمُبْلِسِينَ﴾	49	الروم
19	﴿إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾	56	الصافات
20	﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾	167	الصافات
21	﴿وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾	56	الزمر
22	﴿وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	2	الجمعة
مواضع دخولها على الفعل المضارع			
1	﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	186	الشعراء
2	﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾	51	القلم

المصادر والمراجع

القران الكريم، كتاب الله المجيد.

- ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، 1399هـ=1979م .
- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت : 802هـ) ، الطبعة الأُولى ، 1407هـ = 1981م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت:745هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس، الطبعة الأولى 1404هـ- 1984م..
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : 911هـ) وضع حواشيه غدير الشيخ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1428هـ = 2007م .
- إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت : 616هـ) تحقيق عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر، دمشق، سوريا 1409هـ = 1989م .
- إعراب القران لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:338هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة ، بيروت 1427هـ- 2006م.
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني، (ت : 603هـ) ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ = 2006م.
- الأعلام ، لخير الدين الزِرِكْلي ، الطبعة السادسة عشرة ، دار العلم للملايين، بيروت 2005م
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلَّة في أُصول النحو ، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، (ت: 577هـ،) قدَّم له وعني بتحقيقهما ، سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية 1377هـ =1957م.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب (ت : 646هـ) تحقيق هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية 1405هـ = 1985م .
- (إنِ) الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي وأساليبها في لقرآن الكريم،رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور محمد رفعت، إعداد طه عبد الرزاق ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية/ قسم اللغويات لسنة 1355هـ = 1975م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن كمال الدين ,أبي البركات بن الأنباري (ت:577هـ) ، تحقيق محمد محيي عبد الحميد ، الطبعة لثانية ، مطبعة حجازي ، القاهرة 1953م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن كمال الدين ,أبي البركات بن الأنباري (ت:577هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب , الطبعة الأولى , دار الكتب العلمية ، بيروت ,1418هـ= 1998 م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت : 761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، 1418هـ = 1998م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، (ت : 745هـ) حقق أُصوله،الدكتور عبد الرزاق المهيدي، ، الطبعة الأولى ، دار أحياء التراث العربي، بيروت،1423هـ- 2002م.
- البداية والنهاية ، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت : 774هـ) اعتنى بهذه الطبعة ووثقها عبد الرحمن اللادقي ، ومحمد غازي بيضون ، الطبعة العاشرة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان 1428هـ=2007م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، قدَّم له مصطفى عبدالقادر طه، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ = 1988م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت :911هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1427هـ=2006م .
- البيان في غريب إعراب القران، لأبي البركات بن الأنباري، (ت: 577هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، القاهرة، 1389هـ- 1969م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد عثمان بن قيماز الذهبي (ت : 784هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1426هـ = 2005م .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى بن محمد الحيني الزبيدي (ت : 1205هـ) اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ،بيروت 1427هـ = 2007م .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت : 376هـ) شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ،دار الكتب العلمية ، بيروت 1401هـ = 1981م
- التبيان في إعراب القران لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:616هـ)، دار الفكر، بيروت، 1426هـ- 2005م.

- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت : 1393هـ = 1973م) ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ=2000م .
- التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن احمد بن جزي الكلبي، (ت: 741هـ)، الطبعة الأُولى ، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ - 2003م.
- التسهيل لقراءات التنزيل، الجامع للقراءات العشر، تأليف محمد فهد خاروف، مراجعة محمد كريم راجح، شيخ القراء بدمشق، الطبعة الأولى، 1420هـ- 199
- تفسير الجلالين لجلال الدين المحلي (ت : 864هـ) وجلال الدين السيوطي (ت : 911هـ) ، الطبعة الثانية عشرة ، دار ابن كثير بيروت 1426هـ = 2005م .
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ،لنظام الدين الحسن بن عمر بن حسين القمي النيسابوري (ت : 728هـ) الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1416هـ = 1996م .
- جامع البيان عن تأويل أي القران، لمحمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ) ، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1426هـ- 2006م.
- الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد القرطبي (ت: 671هـ) الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ- 1976م
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة 1995م ، لم يتسن لي الحصول على هذا الكتاب ، وقد اطلعت عليه على الحاسبة من خلال قرص باسم ، المكتبة الشاملة ، ومن خلال الأنترنيت .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ,والدكتور محمد نديم فاضل , الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية , ,بيروت 1430هـ =1992 م .
- حاشية الصبان (ت : 1206هـ) على شرح الأشموني (ت : نحو 900هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأُولى، القاهرة، 1423هـ =2002م,
- الحجة في القراءات السبع، لأبي علي الفارسي (ت :377هـ) ،تحقيق نور الدين قهوجي وبشير جويجاني ، الطبعة الأُولى ، دمشق ، 1423هـ = 1992م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت: 392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1955م - 1956م
- دراسات لأسلوب القران، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث , القاهرة 1424 هـ 2004م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:756هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ،الطبعة الثانية ،1424هـ-2003م.
- الدليل المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، للدكتور حسين محمد فهمي الشافعي ، الطبعة الثانية، دار السلام للطباعة ، القاهرة، 1422هـ - 2000
- ديوان الطرماح بن حكيم الطائي ، (ت : 125هـ) حياته وشعره ،تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ، 1388هـ = 1968م
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:702هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة ، دار القلم، دمشق ، 1422هـ- 2002م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت : 1270هـ) ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية ،الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1426هـ = 2005م .
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:597هـ)، وضع حواشيه، أحمد شمس الدين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1422هـ- 2002م.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، للإمام محمد بن أحمد بن عقيلة المكي (ت:1150هـ) الطبعة الأُولى ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، 1427هـ = 2006م .
- شرح ابن عقيل (769هـ) على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، مطبعة السعادة، مصر، 1384هـ/ 1964م.
- شرح ألفية ابن مالك ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي (ت:780هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد 1420هـ- 2000م.
- شرح ألفية بن مالك ، لبدر الدين جمال الدين بن مالك المعروف بابن الناظم (ت:686هـ) مطبعة القدس، بيروت 1312هـ.
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: 905هـ) تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار العلوم، جامعة القاهرة (د- ت).
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت :669هـ)تحقيق وضبط أنس بديوي، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان 1424هـ =2003م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب للإمام أحمد بن أبي بكرالدماميني (ت : 828هـ) صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان 1428هـ = 2007م

- شرح الرضي على الكافية ، لمحمد بن الحسن، رضى الدين الإستراباذي (ت: 686هـ) تحقيق يوسف حسن عمر ، بيروت: 1398هـ= 1978م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام (ت761 هـ) حققه وعلق عليه محمد خير طعمة حلبي , الطبعة الأُولى , دار المعرفة ، بيروت ، 1420 هـ =1999م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك (ت :671هـ) تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة 1975م، وطبعة أخرى تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ- 1977م.
- شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن بن فضال المجاشعي (ت : 479هـ) حققه وقدمه الدكتور حنا جميل حداد ، الأردن ، أربد 1985م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ) وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1422هـ - 2001م.
- علل النحو ، لأبي الحسن الوراق (ت : 381هـ) تحقيق محمود محمد محمود نصار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1422هـ = 2002م.
- الغرة المخفية لابن الخباز (ت: 639هـ) في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت: 628هـ) مطبعة العاني، بغداد 1411هـ= 1991م.
- الكتاب، أو كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت:180هـ) تحقيق عبد السلام هرون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1966م- 1968م.
- كتاب الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري (ت : 328هـ) عني بتحقيفه محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت 1960م .
- كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : 175هـ) الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان 1426هـ=2005م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت:538هـ) ، رتبه وضبطه وصححه ، محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ- 2003
- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي جعفر عمر بن عادل الدمشقي الحنبلي المتوفى بعد سنة 880هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1419هـ- 1998م.
- لسان العرب ،لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: 711هـ) ، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت ، 2003م.

- متون في اللغة ، الطبعة الأولى ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان 1426هـ =2005م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري (637هـ) حققه وعلق عليه محمد محمد عويضة، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت 1419هـ = 1998م .
- مجاز القران ، لمعمر بن مثنى أبي عبيدة التيمي (ت:210هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأُولى، دارالكتب العلمية، بيروت، 1427هـ = 2006م .
- المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت:702هـ)تحقيق أ ، د ، منصور علي محمد عبدالسميع ، الطبعة الأُولى ، دار السلام ، القاهرة ، 1426هـ = 2005م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:546هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ- 2001م.
- المسائل المشكلة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:377هـ) قرأه وعلَّق عليه الدكتور يحيى مراد ، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1424هـ = 2003م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ) تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق ، 1394هـ- 1974م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، لجلال الدين السيوطي (ت:911هـ) تحقيق الدكتور نبهان يس حسين، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد 1977م.
- معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرماني (ت:384هـ) تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الأُولى ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، 1401هـ- 1981م.
- معاني القران ،لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:215هـ) وضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ- 2002م.
- معاني القران ، لأبي زكريا زياد بن عبد الله الفراء (ت:207هـ) وضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1423هـ- 2002م.
- معاني القران وإعرابه ،لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت:311هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث، القاهرة 1424هـ- 2004م.
- معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان 1428هـ =2007م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد(د- ت).

- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، المطبعة البهية 1353هـ= 1934م – 1357هـ = 1938.
- المفصل في علم العربية ،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ) ، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ، 1424هـ - 2003م.
- المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ) تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب، بيروت (د- ت) .
- المقرب ، لابن عصفور (ت:569هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418- 1998م.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ، جمع وإعداد وليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرين ، الطبعة الأولى ، سلسلة إصدارات الحكمة ، بريطانيا ، 1424هـ = 2003م .
- نصوص محققة في اللغة والأدب ، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، لابن الشجري (ت : 542هـ)،المجلس التاسع والعشرون ، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن (د- ت).
- همع الهومع شرح جمع الجومع ، لجلال الدين السيوطي ، (ت : 911هـ) تحقيق الأستاذ عبالسلام هرون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1394هـ- 1397هـ = 1975م- 1977م .
- الوسيط في تفسير القران المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت:468هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1994م.

البحوث

- الاستثناء بـ(لمَّا) لمحمد حسين نجم ، مجلة آداب الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد 23 لسنة 1992م .
- ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل ، للدكتور فاضل السامرائي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 83 ، لسنة 1974م .